

المبحث الأول: مفهوم النزاع

يزخر حقل النزاعات الدولية بالعديد من المصطلحات التي تصف الحالات النزاعية في العلاقات الدولية. لذا نجد بعض الباحثين يستعملون مثلاً مصطلح "النزاع" لوصف ظاهرة نزاعية معينة، في حين يصف البعض الآخر الظاهرة نفسها بالأزمة أو الحرب أو التوتر. وذلك دونما أي انتباه لمدلول هذه المصطلحات، مما يؤدي أحياناً إلى الالتباس. ولبنان لم يسلم من هذا الأمر، فالعديد من الدراسات حوله، تستعمل كل هذه المصطلحات لوصف حالة لبنان: كالأزمة اللبنانية، الحرب الأهلية اللبنانية، أزمة العلاقات اللبنانية السورية، التوتر في العلاقات اللبنانية السورية...

المطلب الأول: تعريف النزاع

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد - سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو شيء آخر - تتخبط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك.¹

وعلى هذا الأساس يعرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.²

كذلك *Dennis Sandol* اعتبر أن عملية الصراع هي ظاهرة ديناميكية، وهي وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهما تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف - بشكل مباشر أو غير مباشر - قدرات الآخر على تحقيق أهدافه.³

وغالبا ما يكون هذا التعارض ناتج عن سعي الدول للحصول على موارد معينة أو تحقيق مصالح تتناقض ومصالح الآخرين. فالسويدي بيتر فالنستاين - أحد كبار المختصين في

1- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط1. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985. ص 140.

2- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، نفس المرجع. ص 94.

3- الحديثي عباس غالي، "أنماط الصراعات البيئية": <http://omu.edu.ly/>

مجال السلم والصراع- اعتبر أن النزاع وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وفي الوقت نفسه الحصول على نفس الموارد المادية أو غير المادية. وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء هذه الأطراف بشكل متزامن.¹

كما يعتبر Coser أن النزاع هو صراع على منفعة معينة أو على سلطة أو على موارد نادرة أو ادعاءات على حالة معينة، بحيث أن أهداف الأطراف المتنازعة ليست فقط الحصول على المنفعة الموجودة بل تتعداها إلى تحييد الأضرار أو التخلص من المنافس الآخر.²

ولقد عمل كل مفكر على تصنيف النزاع من خلال منظور أو زاوية معينة. فلقد اعتبر مارسيل ميرل أن النزاعات أو الأزمات تصنف إلى ثلاثة أنماط، تبعا لطبيعة موضوع الصراع:

1- محاولة الحصول على الاستقلال: ويدخل في هذا التصنيف حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية (بنجلاديش-بيافرا...).

2- الرغبة في السيطرة على الحيز (تعديل الحدود أو التوسع الإقليمي على حساب الدول المجاورة (الجزائر والمغرب-إثيوبيا والصومال...))

3- محاولة فريق أو عصابة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض إرادتهم على خصومهم. وتدخل في هذا الإطار معظم الحروب الأهلية والانقلابات، وهي ما يسميها مارسيل ميرل بالأزمات الإيديولوجية.³

كما تصنف النزاعات إلى نزاعات متماثلة، والتي تتشابه فيها أطراف النزاع

Symmetric conflict. ونزاعات غير متماثلة *Asymmetric conflict* والتي تنشعب بين أطراف غير متماثلة كالصراع بين أغلبية وأقلية، أو الصراع بين حكومة وجماعة من المتمردين.⁴

¹- الحديثي عباس غالي، نفس المرجع.
²- حماد كمال، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، ط1. لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998. ص 11.
³- ميرل مارسيل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة حسن نافعة، ط1. القاهرة: المستقبل العربي، 1986. ص 506-507.
⁴- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية (دراسة نقدية وتحليلية). دار هومة، 2003. ص 79.

المطلب الثاني: النزاع والمفاهيم المتقاربة

بعد تعريف النزاع يمكننا التمييز بينه وبين المفاهيم الأخرى. وهي التوتر، الأزمة والحرب. وذلك من خلال تعريفها وتحديد أهم الفروق بينها وبين النزاع.

1- التوتر:

يعود التوتر Tensions إلى مجموعة من المواقف والميول *Predispositions* نتيجة الشك وعدم الثقة.¹ والتوتر حسب مارسيل ميرل هو "مواقف صراعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة"²، إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع.³ فالتوتر إذن ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض. في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداة وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع.⁴

2- الأزمة:

لقد ركز الباحثون - في تحديدهم لمفهوم الأزمة- على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول. ومن بين هذه الخصائص:

- 1- المفاجأة، فالأزمة غير متوقعة.
- 2- تعقد و تشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها وكذا تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها.
- 3- نقص وعدم دقة المعلومات.
- 4- قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة.⁵

1- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية (مع دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط). القاهرة: مكتبة غريب. ص 8.

2- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص 499.

3- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص 8.

4- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص ص 140-141.

5- في خصائص الأزمة انظر:

* عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية - أساليب وقائية). القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 1997. ص 6.

* عثمان فاروق السيد، التفاوض وإدارة الأزمات، ط1. مصر: دار الأمين للنشر والتوزيع، 2004. ص 124.

ومن بين التعاريف التي أعطيت للأزمة تعريف ماكلياند الذي اعتبر فيه أن "الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها".¹

ويرى كارل سلايكي أن "الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم.. يمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج".²

أما *North* فيشير إلى أن "الأزمة الدولية هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل وردّ الفعل، أي هي عملية انشقاق تُحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إنكفاء درجة التهديد و الإكراه".³

فالأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة.⁴

والأزمات غالباً ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب، إذ تسوّى سلمياً أو تجمّد أو تهدأ.⁵

ويقترّب مفهوم الأزمة من مفهوم النزاع، الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما. إلا أن تأثيره لا يبلغ مستوى تأثيرها الذي يصل إلى درجة التدمير. كما أن النزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، التي يستحيل تحديدها في الأزمة. وتتصف العلاقة النزاعية دائماً بالاستمرارية. وهو ما يختلف عن الأزمة، التي تنتهي بعد تحقيق نتائجها السلبية أو التمكن من مواجهتها.

3- الحرب:

ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها
عنف منظم باستعمال القوات المسلحة.

¹ - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 120.

² - عثمان فاروق السيد، مرجع سابق. ص 123.

³ - حماد كمال، "إدارة الأزمات (الإدارة الأميركية والإسرائيلية للأزمات نموذجاً)":

<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=12087>

⁴ - عليوة السيد، مرجع سابق. ص 39.

⁵ - حماد كمال، مرجع سابق.

فكلوزفيتس عرف الحرب بأنها "عمل من أعمال العنف يهدف إلى إرغام الخصم على تنفيذ إرادتنا... إن الحرب لا تخص ميدان العلوم أو الفنون، ولكنها تخص الوجود الاجتماعي، إنها نزاع بين المصالح الكبرى يسويّه الدم، وبهذا فقط تختلف عن النزاعات الأخرى".¹

و يرى غاستون بوتول بأن "الحرب صراع مسلح ودموي بين جماعات منظمة". ويشير إلى أن "الحرب هي صورة من صور العنف... وتتميز بكونها دامية، إذ أنه عندما لا تؤدي الحرب إلى تدمير حيوات بشرية لا تعدو أن تكون صراع أو تبادل تهديدات".² ويرى ريمون أرون أن "الحرب هي الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية".³ ويعرفها كوينسي رايت كـ "اتصال عنيف بين وحدات متميزة ولكن متشابهة".⁴ ويرى هادلي بول أن "الحرب هي عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض". ويرى بول أن العنف ليس هو الحرب ما لم ينفذ باسم وحدة سياسية، لأن أهم ما يميّز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويضيف بأن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن موجها ضد وحدة سياسية أخرى، فالعنف الذي تلجأ إليه الدولة كأعداء المجرمين أو قمع القراصنة ليس حربا أيضا لأنه موجه ضد الأفراد.⁵ لقد ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك فحددوا العنف في الحرب تحديدا كميّا. فقد اعتبر ديفيد سنجر وسمول أنه من بين شروط الحرب وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة للنزاع المسلح.⁶

و في دراسة له بعنوان مشروع الحرب، اعتبر ديفيد سنجر أن الحروب بين الدول هي صراعات مسلحة تضم على الأقل أحد أعضاء النظام الدولي في طرفي النزاع، و تخلف ما لا يقل عن ألف قتيل في العام.⁷

1- فولر ج.ف.س، إدارة الحرب (من عام 1789 حتى أيامنا هذه)، ترجمة أكرم الديري. بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، سبتمبر 1971. صص 92-93.

2- بوتول غاستون، الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)، ترجمة عباس الشربيني. بيروت: دار النهضة العربية، 1983. صص 48-49.

3- جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية. الجزائر: موفم للنشر، 1992. ص 97.

4- حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط 1. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985. ص 294.

5- Bull Hedley, The anarchical society (a study of order in world politics). London: The Macmillan press LTD. 1977. p184.

6- حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص 295.

7- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. صص 110-111.

وعليه فإن الحرب تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة، وبأسلوب واحد، وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة. في حين أن النزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فقد يكون سياسياً، اقتصادياً أو إيديولوجياً.¹

وعموماً تمثل الحرب، التوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، تتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر، ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو قصيرة المدى، والتي قد تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة.²

و يرى غانتمان أن النزاع يمر خلال تطوره بستة مراحل، وتكون أولى هذه المراحل في شكل حالة أو موقف يعبر عنه بشكل تنازعي. فيما تمثل المرحلة الثانية للنزاع ردّ فعل الأطراف على ادعاءات معلنة، وتظهر في شكل نزاع سياسي أو قانوني. أما المرحلة الثالثة فتتمثل في انجرار الأطراف إلى تعقيد العلاقات المباشرة وغير المباشرة بحيث ينشأ شكل من النزاع طابعه سياسي إعلامي دعائي، وهنا يدور الكلام عن قابلية هذا النزاع لتهديد السلم والأمن الدوليين. والمرحلة الرابعة تكون في شكل أزمة سياسية دولية، و تستخدم فيها الأطراف المتنازعة كل ما تملك من وسائل إيديولوجية واقتصادية وسياسية. وتمثل المرحلة الخامسة انتقال أحد الأطراف إلى استعمال القوة العسكرية بأهداف تظاهرية أو بنطاق محدود كحشد القوات المسلحة أو التهديد باستعمال القوة. أما المرحلة السادسة والأخيرة فتتمثل في النزاع المسلح، أي لجوء الأطراف إلى استعمال القوة ضد بعضها البعض.³

أما برنامج جامعة ليدن فقد قسم النزاع إلى خمسة مراحل، تمثل الأولى أوضاعاً سلمية مستقرة. فيما تتصاعد مستويات الضغوط والانقسامات السياسية والاجتماعية في المرحلة الثانية للنزاع وهي مرحلة الأوضاع المضطربة سياسياً. ويتحول التوتر الذي يميز المرحلة الثانية إلى أزمة سياسية ترتبط أساساً بانتهيار الشرعية السياسية للحكومة الموجودة، وانتشار العنف، وهنا نكون بصدد مرحلة النزاع السياسي العنيف، وفيها

¹ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص 9.

² - جراد عبد العزيز، مرجع سابق. ص 95.

³ - حماد كمال، النزاعات الدولية (دراسة قانونية دولية في علم النزاعات)، مرجع سابق. ص 55-58.

يتجاوز عدد القتلى 100 قتيلى في السنة. ثم تأتي بعد ذلك مرحلة النزاع المنخفض الحدة، ولعل أهم ما تتميز به هذه المرحلة هو العداء المفتوح و الصراع المسلح بين الفصائل، ويقاس هذا النزاع عادة بعدد القتلى الذي يتراوح ما بين 100 و 1000 قتيلى في السنة. أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة النزاع الشديد الحدة، وتتسم بوجود حرب معلنة ودمار شامل ونزوح عدد كبير من السكان المدنيين، وعدد القتلى فيها يتجاوز 1000 قتيلى في السنة.¹

¹ - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 109-110.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية

تتفرد ظاهرة النزاع عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد. ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة وتفاوت المستويات التي تحدث عندها، وذلك من حيث المدى أو الكثافة أو العنف.¹

وتؤثر في النزاع عدة عوامل على المستويين الداخلي والخارجي. ويقصد بالعوامل مجمل الشروط التي تتحكم في كافة أشكال التبادل بين الفاعلين. أو هي تلك العناصر المشكلة لبيئة النظام، وهي مصدر التدفقات التي تؤثر على مجمل الفاعلين الذين يدخلون في إطار هذا النظام.²

هذه العوامل أطلق عليها ستانلي هوفمان مصطلح "المحيط الدولي" أو "الإطار" الذي يلخص في رأيه الوضع الداخلي والوسط الخارجي.³

فظاهرة النزاع، كغيرها من الظواهر السياسية، تخضع في دراستها لثلاثة مستويات من التحليل، وذلك على النحو التالي:

أ- الإطار المحلي للظاهرة: الذي تتبع منه الظاهرة أو تقع في إطاره. ويشكل البيئة الداخلية لها⁴، وهو بالغ الأهمية في فهم أي ظاهرة سياسية.

ب- الإطار الإقليمي للظاهرة: الذي ينتسب إليه الإطار المحلي ويؤثر فيه بدرجات متفاوتة، وقد يكون بالغ الأهمية ويفوق الأول في تأثيره على بعض الظواهر السياسية، وهو ما يعرف بالبيئة الإقليمية.

ج- الإطار العالمي للظاهرة: وهو الإطار الكلي الذي تحدث أو من المفترض أن تحدث في ظلها الظاهرة السياسية، وأحياناً يكون هو الفاعل الأساسي، أما البقية فأهميتها أقل.

¹ - حماد كمال، مرجع سابق، ص 27.

² - ميرل مارسيل، مرجع سابق، ص 145.

³ - جراد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 80.

⁴ - عبد الماجد حامد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية. القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2000. ص 30-31.

المطلب الأول: العوامل الداخلية

يوجد العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر في احتمال الحرب أو السلام. من بينها العامل الجغرافي، العامل الديمغرافي، العامل الاقتصادي، العوامل الفردية، العوامل السياسية، وغيرها من العوامل الأخرى، مع الإشارة إلى عدم وجود ترتيب معين لهذه العوامل وإنما تتفاوت في تأثيرها من دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى.

1- العامل الجغرافي:

تضم الجغرافيا بمعناها الواسع، مجموع العوامل الطبيعية: دور المناخ، طبيعة الأرض، أهمية العوامل الموارد المعدنية وموارد الطاقة، إضافة إلى الموقع الجغرافي للدولة.¹

ففيما يتعلق بالعوامل الطبيعية، فقد اعتبر *Huge* و *Ellingsen* أن تراجع مستويات خصوبة التربة واستنزاف الغابات (التصحّر، وتراجع مستويات تساقط الأمطار...) لها علاقة بتفجير النزاعات.²

وهذا ما أكده باحثو المعهد الدولي لدراسات السلام في السويد *PRIO*، إذ وجدوا روابط مباشرة بين تراجع الأداء البيئي وندرة الموارد وانتشار العنف في القرن الإفريقي وحوض النيل.³

وحسب مارسيل ميرل فإن اللاتكافؤ في توزيع الثروات الطبيعية يؤدي إلى اللاتكافؤ في الفرص بين البشر، ويرجع ذلك إلى سببين: الأول طبيعة المناخ، التضاريس وطبقات الأرض والثاني هو دور العامل التاريخي في تقسيم الحيز إلى وحدات غير متكافئة. ويشكل عدم التكافؤ هذا مصدرا دائما للتنافس والصراعات.⁴

أما *Grunther Baechler* - باحث في المعهد الفدرالي السويسري - فقد رفض وجود علاقة مباشرة بين ندرة الموارد و تفجير النزاعات، بل يرى أن هناك متغيرات سوسيلوجية وسيطة هي المسئولة عن ذلك مثل:

¹ - كولار دانيال، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، ط1. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، مارس 1980. ص30.

² - زقاغ عادل، "المداخل النظرية لدور التنافس على الموارد في إنكفاء النزاعات":

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/oildiamondsandconflict1.ppt>

³ - زقاغ عادل، نفس المرجع.

⁴ - ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص ص149-150.

- التهميش: إذ يتم تخصيص الموارد النادرة لمناطق دون أخرى.
- التمييز: السماح للنفوذ إلى تلك الموارد النادرة والتمتع بها لأفراد دون آخرين، وفق منطق الانتماء الإثني والديني، اللغوي، الجهوي، الإيديولوجي...¹
- أما بالنسبة للموقع الجغرافي فقد اعتبر *Yves Lacoste* أن الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب.²
- وحسب راتزل فإن قوة الدولة تخضع لعلاقتها بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاثة زوايا: المدى، الموقع والشكل الخارجي.
- فالمدى يلعب - حسب راتزل - دورا في العلاقات الدولية لأنه يؤثر على قوة الدولة. وهذه الأخيرة لا تتوانى عن الدخول في التسابق من أجل السيطرة استراتيجية واقتصادية، على المدى الواقع خارج أراضيها (مسألة القواعد العسكرية البحرية والبرية - ومسألة طرق المواصلات).³
- ويرى مارسيل ميرل أن الحيز *L'espace* يشكل موضوعا للتنافس بين الدول، وهو تنافس يعبر عن نفسه في أشكال ثلاثة مختلفة:
- 1- تنازع الدول حول المناطق الإقليمية ذات الأهمية الاتصالية أو المحتوية على الموارد التي يمكن استغلالها (مثال: تنازع شيلي والأرجنتين حول قناة *Beagle*).
 - 2- التنازع الناتج عن رغبة الدول في تملك الثروات البحرية، إذ أصبحت البحار منطقة للتنافس الاقتصادي بعد أن كانت مفتوحة للملاحة البحرية. وهذا التنافس شجع بدوره النزاعات الاستقلالية داخل الجزر.
 - أضف إلى ذلك النزاعات الناجمة عن الصعوبة في تحديد الخطوط الفاصلة بين حقوق الدول البحرية في عدد من أقاليم العالم والتي تفرض تضاريسها مثل هذا التحديد. (مثال: النزاع بين تركيا واليونان حول تقسيم بحر إيجه).
 - 3- التنافس بين الدول بغية الاستحواذ على الثروة وإتباع طرق وأشكال أخرى للبحث عن النفوذ بدلا من الاحتلال المباشر. ومن بين هذه الطرق غض النظر عن التجاوزات التي تقوم بها تلك الدول، وإبرام عقود تجارية معها.

¹ - زقاغ عادل، مرجع سابق.

² - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 80.

³ - كولار دانيال، مرجع سابق. ص 31.

ووفقا لميرل، فإنه يتعين علينا لحساب الحيز المشغول فعلا أن نضيف إليه تلك الأراضي الإستراتيجية الواقعة خارج الحدود. فالدول تسعى دائما لتوسيع نطاق وحدود الأراضي التي تسيطر عليها وذلك من خلال:

* العمل على إحاطة نفسها بعدد من الدول التي تستخدمها كحواجز وقائية في مواجهة القوة المنافسة.

* العمل على الحصول على قواعد عسكرية (برية وبحرية) خارج حدودها، مما يتيح لها حماية أفضل مع إمكانية الوصول إلى الخصم بسهولة ومن أماكن بعيدة عن حدودها.¹

ورغم أهمية الدور الذي يلعبه الحيز في احتمال الحرب أو السلام. فإن ميرل يرى بأنه - الحيز - يعدّ موضوعا للصراع أكثر منه عاملا من العوامل.²

2- العامل الاقتصادي:

إن من أكثر القضايا العلمية انتشارا في الدراسات التي تعنى بظاهرة الحروب هي قضية العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها.³ فالإقتصاد يلعب دورا مهما في الحياة الدولية، والتاريخ يقدم لنا أمثلة عديدة على النزاعات الناجمة عن منافسات اقتصادية: صراع من أجل السيطرة على الموارد الأولية، صراع من أجل الحصول على منافذ تجارية، صراع من أجل السيطرة على الأسواق.⁴ وحسب روبرت مكنمارا -وزير الدفاع الأمريكي السابق- أنه خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام 1958-1966، أن 87% من الدول الأكثر فقرا و69% من الدول الفقيرة و48% من الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط شهدت أعمال عنف حادة. واستنتج من ذلك العلاقة القطعية بين العنف والوضع الاقتصادي، وبالتالي إمكانية التنبؤ بأن العنف سيكون في الدول ذات الوضع الاقتصادي الأفقر مقاسا بمستوى دخل الفرد.⁵ وحسب مارسيل ميرل فإن المحافظة على المصالح المسيطرة يؤدي في النهاية إلى دعم وتطوير التخلف *Le développement de sous-développement* بما يفسح المجال

¹ - ميرل مارسيل، مرجع سابق. صص 149-156.

² - ميرل مارسيل، نفس المرجع. ص 159.

³ - بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971. ص 156.

⁴ - كولار دانيال، مرجع سابق. ص 37.

⁵ - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 231.

لظهور وضع صراعي في العلاقات الدولية يمكن تشبيهه بوضع الصراع الطبقي، وهذا كله راجع إلى عدم التكافؤ بين الشعوب بسبب السمة التحكمية لعملية توزيع الموارد لتطوير الاقتصاديات المحلية.¹

وللعامل الاقتصادي تأثير بالغ الأهمية في النزاعات الداخلية، ذلك أن التنافس من أجل حيازة الموارد بكافة أشكالها يعد من أهم أسباب النزاعات العرقية. فالتوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية المحدودة، الناتج عن احتكار الجماعات المهيمنة لكل الامتيازات كالملكية والتوظيف ومخصصات التنمية، وحرمان الجماعات الأخرى وتهميشها يؤدي غالباً إلى الصراع العرقي.²

3- العوامل الديمغرافية:

يكتسي العامل الديمغرافي أهمية كبيرة من حيث مدى تأثيره على احتمال الحرب والسلام. فقد اعتبر *Paul Ribot* -عالم الاجتماع الفرنسي- أن الحروب الحديثة هي عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس، وأن عنف هذه الحروب يتناسب طردياً مع حجم الفائض البشري الذي يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب.³ ووفقاً لـ *Thomas Homer-Dixon* -الأستاذ بجامعة تورنتو الكندية- فإن تضافر عدة عوامل منها تزايد عدد السكان، الذين يتقاسمون الحجم ذاته من الموارد قد يؤدي إلى تزايد مستويات الندرة، مما يضطر بعض المجموعات إلى الهجرة وبالتالي زيادة الضغط على الموارد في المناطق المستهدفة بموجات الهجرة، الشيء الذي يقود في النهاية إلى تصاعد الأصوات المناوئة للأجانب.⁴

كما أن النمو السكاني المتسارع في المجتمعات المتعددة، يثير النزاعات العرقية، من حيث أنه يزيد من درجة التنافس على الموارد، ويحد من قدرة الدولة وخياراتها في الاستجابة والتجاوب مع رغبات الجماعات المكونة لها.⁵

¹ - ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص 239-240.

² - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 160.

³ -حماد كمال، مرجع سابق. ص 32.

⁴ - زقاغ عادل، مرجع سابق.

⁵ - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 162.

4- العوامل الفردية:

تشير العوامل الفردية إلى تلك المتغيرات التي تصف خصائص الأفراد. إنها تمثل السلوكات، القيم والدوافع التي هي جزء من الرؤية العامة للأفراد تجاه العالم، والتي تحدد ردود أفعالهم تجاه الأحداث الاجتماعية المهمة.

وكمثال عن العوامل الفردية التي يمكن أن تؤثر في العلاقات الدولية هي السلوكات تجاه الدول الأخرى (التي غالبا ما تقوم على تقاليد معينة)، سلوكات تجاه المنظمات الدولية، أجهزة دولية معينة، سلوكات عامة مرتبطة بإدراك الخطر، القيم والإيديولوجيات حول الحرب والعنف وحول طرق حل النزاعات والتسليم بعدم تجنبها.¹

ولقد ذهب ليدل هارت إلى أن الحروب هي نتيجة للانفعالات الإنسانية المتمثلة أساسا في الأحقاد والأطماع والنزوات، وأن تجنب الحرب لن يحدث إلا إذا تخلصت السياسة من أحقادهم وأطماعهم ونزواتهم.

ويقول أيضا: " لو أردت أن تسلط الضوء على الطرائق العلمية التي تؤدي إلى تفسير الحروب الدامية الطاحنة الكبرى فإنك لن تجد مقدمة أفضل وأوضح من دراسة تاريخ السنوات الخمسين التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى. ولكنك سوف لن تعثر على الجذور الغائرة والأسباب الحقيقية في التقارير الحكومية والوثائق الرسمية التي كتبها أو جمعها الحكام والوزراء والجنرالات، بل هوامشهم الجانبية وأحاديثهم الشخصية وحين ذلك سوف تطلع على عصبياتهم الغريزية ونزواتهم الانفعالية ".
فليدل هارت يعتبر أن أسباب الحرب تكمن بالأساس في أنفسنا، وليس في الاقتصاد أو السياسة أو الدين.²

5- العوامل السياسية:

تؤثر العوامل السياسية على احتمال الحرب أو السلام. ولعل أهم هذه العوامل هي طبيعة النظام السياسي، استقرار الحكومة، ووجود صراعات سياسية داخلية.³
فطبيعة النظام السياسي تعد مصدرا مهما للاستقرار أو اللااستقرار في العلاقات الدولية.

¹ - Hoffmann Stanley, contemporary theory in international relations, fifth edition. United States of America: prentice-hall, Inc, June 1965. pp 212-213.

² - أبو خزام إبراهيم، الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام)، ط1. لبنان: منشورات الأهلية، 1999. ص ص 253-254.

³ - Hoffmann Stanley, op. cit. p 211.

ولقد أكد أغلب الباحثين أن النظم السلطوية هي سبب النزاعات، ذلك أنها تفتقد إلى الشرعية السياسية التي تعتبر من أهم أسباب الاستقرار وتفاذي الصراعات والانشقاقات الداخلية في المجتمعات البشرية. فالشرعية السياسية هي الضامن لما أسماه الفيلسوف الألماني هيجل "الدولة المنسجمة"، أي الدولة التي يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف، واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تسوسهم، ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أو القانون لا بقوة السلاح. إضافة إلى أن الشرعية هي شكل من أشكال القوة لأنها تكسب المجتمع تلاحماً ومنعة ضد الأعداء. فعلى حد تعبير فاكلاف هافيل فإن الشرعية تمثل قوة الضعفاء، لذا فإن المجتمعات التي تحكمها سلطة استبدادية، فإن الصراع الدائر بين الطامحين إلى السلطة يضعفها فتكون أكثر عرضة للنزاعات.¹

وهذا ما أكده السكرتير العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير له عن إفريقيا قَدّمه إلى مجلس الأمن في أبريل 1998 "إن طبيعة السلطة السياسية في كثير من الدول الإفريقية والنتائج الحقيقية والمتوقعة للاستيلاء على السلطة والحفاظ عليها في آن واحد تعتبر المصدر الرئيسي للنزاع عبر القارة".²

وفي المجتمعات المتعددة، مسألة إشباع الحاجات أو كبتها وحرمانها كالسلامة البدنية والهوية الثقافية والوصول إلى الموارد النادرة، تنظم بواسطة الدولة. لذا فإن واحداً من أهم مطالب الجماعات هو الوصول لعملية صنع القرار عن طريق المشاركة السياسية. وهنا اعتبر *Sisk* أن دور الدولة حاسم في بلورة النزاع والتنبؤ بحدته، ويتساءل إن كانت الدولة تسمو بنفسها فوق شبهة التحيز، وتتوسط لحل النزاعات، أم أن الجماعة التي تهيمن على الدولة تستخدم سلطتها لغير صالح الجماعات الأخرى.³

بمعنى أنه إذا اعترفت السلطة الحاكمة بالحاجات الإنسانية للجماعات ذات الهوية المغايرة، وعملت على الاستجابة لها، فإن الخلاف حول اقتسام السلطة السياسية والموارد الاقتصادية يحل بطريقة مرضية لهذه الجماعات. أما إذا كان العكس، أي تحيز السلطة لجماعة معينة وتهميش الجماعات الأخرى، فإن ذلك سوف يؤدي إلى خلق حالة من التوتر والنزاع.

¹ الشنقيطي محمد بن المختار، "الدولة والصراع":

www.aljazeera.net/in-depth/fights/.../11-21-1.htm

² محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 202.

³ محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع، ص 161.

وهذا ما نجده في الأنظمة ذات الشرعية السياسية الهشة، لأنها تتعامل بالسلوك التسلطي مع القوى أو الفئات الراضية لشرعية النظام السياسي، وتدعم القوى أو الفئات المؤيدة للنظام، وكلا الحالتين تتسببان في الصراعات الداخلية.

ففي الحالة الأولى، يؤدي السلوك التسلطي للنظام السياسي إلى اضطهاد أقلية أو فئات معينة، فتكون ردة الفعل هي العنف والصراع مع النظام السياسي. أما في الحالة الثانية، فإن حصول فئة أو أقلية معينة على امتيازات على حساب بقية الشعب نتيجة تأييدها للنظام السياسي غير الديمقراطي، يؤدي إلى خلق فجوة تولد الأحقاد والعداء بين امتيازات الأقلية وعامة الشعب، وهو ما ينتج تضادا في المصالح وعلاقات صراع وعنف.¹

وعلى عكس النظم التسلطية، تؤدي النظم الديمقراطية إلى الاستقرار وإرساء السلم في العلاقات الدولية. وهذا ما أكده عديد الباحثين حيث اعتبروا أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأن زيادة عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي تجعله أكثر أمنا وسلاما. غير أن أثر التحول إلى الديمقراطية في نشر السلام في النظام الدولي ككل أو في أحد أقاليمه الفرعية لا يتضح إلا بعد أن يتجاوز عدد الدول الديمقراطية في النظام الدولي أو في ذلك الإقليم حدًا معينًا. فقد ثبت أن عملية التحول الديمقراطي ذاتها يصاحبها عادة نمو في المشاعر القومية، مما يزيد احتمال نشوب نزاعات وتفجر صراعات على أسس قومية.²

وتعد النخبة السياسية وطبيعة دورها عاملا من العوامل الرئيسية التي كانت ومازالت تلعب دورا محوريا في خلق النزاعات وتسويتها.³

فحسب مارسيل ميرل فإن سلوك الجماعات، مثله في ذلك مثل سلوك الأفراد، يخضع لسلسلة من المؤثرات تتعد بطبيعتها ابتعادا كليا عن العقلانية، ومن بين هذه المؤثرات: الأهواء، العقائد، الأساطير والإيديولوجيات... أي باختصار كل ما يتصل بالنظم القيمية أو الثقافة، وهي مؤثرات تدخل في لعبة المشاحنات الدولية.⁴

1- الخزندار سامي، "أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية":

www.aljazeera.net/in-depth/fights/.../11-28-1.htm

2- سالم أحمد علي، عن الحرب والسلام..مراجعة لأدبيات الصراع الدولي. السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007. ص 16.

3- الخزندار سامي، مرجع سابق.

4- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص 274.

ولقد اعتبر *Brown* أن الكتابات الأكاديمية تؤكد بشدة على عوامل المستوى الجماعي *Mass level* ، ولكنها ضعيفة في فهمها للدور الذي تلعبه النخبة والقيادة في تأجيج الصراع وبسط العنف.

فالرؤية الرئيسية لبراون حول الجدل المتعلق بأسباب النزاعات الداخلية هي أن معظم النزاعات الرئيسية قد تسببت فيها مستويات النخبة الداخلية وأنشطتها أو فيما يطلق عليهم القادة السيئون *Bad leaders* .

فافتقاد النخب للشرعية وخوفها من فقدان السلطة يدفعها إلى اللجوء إلى اللعب بورقة الجماعات الفئوية، واللجوء إلى خطاب النعرة العرقية القومية. وي طرح براون السؤال لماذا يتبعهم التابعون؟ فيجيب بإعطاء سببين لذلك. الأول وجود عداة تاريخي بين الجماعات، والثاني تصاعد المشكلات الاقتصادية.¹

المطلب الثاني: العوامل الخارجية

لقد شككت العديد من الدراسات في العلاقة بين ميل الدولة لخوض الحرب من جهة وخصائصها البنوية وبيئة متخذ قرار الحرب فيها من جهة أخرى. فقد توصل *Geller* و *David Singer* إلى ضعف العلاقة بين خوض الحروب والظروف الداخلية للدول المتصارعة، مثل ضغوط سكانها، ومساحتها الجغرافية، ومستوى التنمية الاقتصادية فيها، والمرحلة التي تمر بها في الدورة التجارية، وثقافتها الوطنية، وشكل النظام السياسي فيها. وفي المقابل وجدوا علاقة بين احتمال انخراط الدولة في نزاع أو حرب مع دولة أخرى وعدة عوامل خارجية.²

وتشمل العوامل الخارجية كل عناصر البيئة الدولية التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن طبيعة النسق الدولي الذي تتفاعل فيه الوحدات السياسية وسلوك الوحدات الدولية الأخرى سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية أو تجارية. وبمعنى آخر، فهي تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغيرات التي تطرأ عليها.

¹ - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. صص 208-209.

² - سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص 8.

وتنقسم العوامل الخارجية إلى العوامل الإقليمية والعوامل الدولية. فعلى المستوى الإقليمي يمكن أن يكون التجاور بين الأطراف عاملاً مهماً في الصراعات وفي إمكان حلها. فقد يكون التجاور سبباً في نزاع ما، كما في نزاعات المصادر أو الحدود.¹

فوفقاً لـ *David Singer* و *Geller*، فإن هناك عدة عوامل تزيد من احتمال وقوع حرب بين أي دولتين وهي التجاور (أي وجود حدود مشتركة)، أو التقارب (مثل وجود مسطح مائي بينهما)، ومستوى التنمية الاقتصادية فيهما (أي أن إحداهما على الأقل غير متقدمة اقتصادياً)، والتوازن في قدراتهما مع صعود قوة إحداهما وتراجع قوة الأخرى (أي أنهما في دورة القوة وقد يتبادلان موقعيهما فيها).²

وأشارت دراسة *Gurr* إلى أن هناك حوالي 122 جماعة عرقية سياسية مشتركة في الدولة والدولة المجاورة لها. وترتبط فيما بينها بروابط اللغة، وأن اندلاع نزاع في دولة ما يكون له انعكاسات وآثار في دولة أخرى من بينها حركة المتمردين وحركة اللاجئين عبر الحدود وعملية الشحن والحشد العرقي التي يمكن أن تتم في الدولة المجاورة لدى نفس القومية.³

وهذا ما أكدته دراسة *David Davis* و *Will Moore* المعنونة بـ:

« *Ethnic matter: transnational ethnic alliances and foreign policy behavior* ».

فحينما تضم دولتان أفراداً من نفس الجماعة الإثنية، فإنهم يشكلون تحالفاً إثنياً عابراً للحدود بين الدولتين، ويزيد مستوى الصراع بين الدولتين إذا كان أفراد تلك الجماعة الإثنية في إحدى الدولتين يشكلون أقلية ذات مكانة متميزة، بينما أفراد الجماعة ذاتها في الدولة الأخرى أقلية لا تتمتع بمكانة متميزة.⁴

وكما يمكن للتكامل والاستقرار الإقليمي أن يؤثر على السياسات الداخلية للدول ويسهم في احتواء النزاعات الداخلية والحد منها ويعمل على تقوية التعاون عبر الحدود وتقليل أهميتها، وهو ما أشار إليه *Holsti* في دراسته، معتبراً أن أمريكا اللاتينية قد شهدت القليل من الحروب بين دولها والقليل من الحروب الانفصالية بسبب الترتيبات الإقليمية.

1- ياسين حمدان نهلة، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، ترجمة سمير كرم، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2003. ص 152-153.

2- سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص 10.

3- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 177.

4- سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص 10.

فإن للنزاعات آثارا إقليمية ذات خاصية نحو الخارج تتمثل في تأثيرها على المنطقة بما يشبه العدوى والانتشار. فللحروب الداخلية آثار خارجية على الإقليم ككل. وهذه الآثار تنتج عن انتشار الأسلحة والتفكك الاقتصادي وتدفقات اللاجئين، وتلقي بظلالها على السياسات الإقليمية عندما تنجر الدول المجاورة إلى المواجهة بسبب وجود قبائل مشتركة بين أكثر من دولة.¹

أما على المستوى الدولي، فإن السمات المختلفة للنظام الدولي، وكذلك بنية النظام وطريقة توزيع القوى فيه في مرحلة معينة تؤثر كلها في سلوكيات الوحدات أعضاء النظام.² فلقد لخص *John Vasquez* خصائص النظام الدولي المساعدة على انتشار الصراعات الدولية، معتبرا أن الدول الأقوى في النظام هي الأمل لخوض الحروب، فحين يتغير ميزان القدرات العسكرية سريعا بين الدول الكبرى المتعادلة حتى تقترب من درجة التعادل، يزداد احتمال انجرارها إلى حرب. أما إذا اتفقت الدول الكبرى على قواعد اللعبة السياسية والأعراف الدولية بما يحد من قدراتها على التصرف منفردة، يقل نزوعها لخوض حروب ضد بعضها البعض.³

ولقد اختلف الباحثون حول النظام الأكثر تسببا في النزاع. فقد اعتبر *Karl Deutch* و *David Singer* أنه كلما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية، فإنه من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب.⁴

وعلى خلاف ذلك اعتبر *K. Waltz* أن النظام الثنائي القطبية هو الأكثر استقرارا والأقل نزاعات. ويشير كمثال على ذلك إلى نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يتسم بغياب النزاعات العسكرية المباشرة بين القوتين العظميين والقوى الكبرى.⁵

ولقد اعتبر *Geller* و *David Singer* أن نظام القطب الواحد، مع ضعف ذلك القطب وتراجع قوته ومكانته، وتذبذب ترتيب القوى في النظام الدولي، وزيادة طول الحدود الدولية يزيد من احتمال وقوع حرب دولية.⁶

1 - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 184-185.

2 - حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص 321.

3 - سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص 14.

4 - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 133.

5 - حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص 322.

6 - سالم أحمد علي، مرجع سابق. ص 14.

وكخاتمة لهذا المبحث فإنه بالرغم من تعددية العوامل الجغرافية، الديمغرافية، الاقتصادية، السياسية، الإيديولوجية... فإن كل واحد منها يمارس تأثيرا واضحا على سير المجتمع الدولي، مع الاختلاف طبعا، في درجة كثافتها وتأثيرها ونفوذها الذي يرتبط بالسياق التاريخي وبنية الوسط الدولي. هذه العوامل تكون متلازمة أحيانا، ومعزولة عن بعضها أحيانا أخرى. ونظرية العامل الحاسم أو الوحدانية في التفسير لا تأخذ بعين الاعتبار في الواقع الاجتماعي.¹

ويرى مارسيل ميرل صعوبة في عزل العوامل بعضها عن البعض الآخر لأن هذه العوامل تؤثر في بعضها البعض وتتأثر ببعضها البعض في عملية تفاعل مستمر. وهو يوافق في ذلك ريمون أرون الذي يعتبر أن التفرقة بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية هي عملية مستحيلة في العلاقات الدولية، وبأن كل موقف صراعي بين الفاعلين ينسحب إلى العدد أو المساحة أو الموارد أو الأنظمة (العسكرية، السياسية، الاجتماعية والاقتصادية)، وبأن هذه العناصر تشكل بدورها موضوعا للآزمات بين الدول.²

¹ - كولار دانيال، مرجع سابق. ص 36-37.
² - ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص 146-147.

المبحث الثالث: نظريات النزاع

إن استعراض نظريات النزاع سوف يكشف لنا عن وجود عدد من الملاحظات تتمثل الأولى في وجود كم هائل من الأدب المكتوب حول طبيعة و نظرية النزاع، خاصة فيما يتعلق بالحرب.

ثانيا: هناك عدم إجماع بين كل وجهات النظر التاريخية و المعاصرة حول النزاعات.

ثالثا: هناك العديد من الانقسامات داخل الأدبيات المتعلقة بالتنظير في العلوم السياسية.

الانقسام الأول يتعلق بطبيعة الصراع، والانقسام الثاني يتعلق بمنهجية البحث.¹

فبالنسبة لطبيعة الصراع، ينقسم العلماء الاجتماعيون حول اعتبار النزاع شيئا عقلانيا، بناء، واجتماعيا له وظائف إيجابية. أم اعتباره أمرا غير منطقي، مرضي، يؤدي للاختلال الوظيفي.

وفيما يتعلق بمناهج البحث، نجد مقاربتين نظريتين متضاربتين هما الكلاسيكية و السلوكية.

تركز النظرية التقليدية على المستوى الكلي للتحليل، وهي تعنى في المقام الأول بتحليل

التفاعل بين المجموعات. وتهتم بالدوافع الواعية المتعلقة بنماذج التفكير واللغة والاتصال

التي هي من نتاج المجتمع في حين تركز السلوكية على المستوى الجزئي، وعلى الفرد

كوحدة للتحليل بدل المجموعة، ويميل السلوكيون للتعمق تحت السطح بدراسة الدوافع غير الواعية أو الفطرية أو الغريزية بشكل مطلق.²

و لقد وضح داورتي وبالتسغراف مختلف منهجيات البحث "فالسلكيون يفضلون عزل عدد

قليل من المتغيرات وتحليل عدد كبير من الحالات لتحديد العلاقات بين المتغيرات. أما

الكلاسيكيون فغالبا ما يرغبون في دراسة جميع المتغيرات التي من الممكن أن يكون لها

تأثير على نتائج وجود حالة واحدة.³

¹ - Cunningham William G, " Theoretical Framework for Conflict Resolution":

<http://cain.ulst.ac.uk/conflict/cunningham.htm>

² - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. صص 144-145.

³ - Cunningham William G, op.cit

المطلب الأول: النظريات الجزئية للنزاع:

النقطة المركزية في التحليل الجزئي لدراسة النزاعات هي العدوان المتمثل في دافع سلوكي يوجه نحو إيقاع الأذى أو الضرر بفرد أو أي شيء آخر.¹ ومن بين أهم المسلمات السلوكية هو الاعتقاد بأن الأسباب الأساسية للحرب تكمن في الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، وأن علاقة مهمة توجد بين النزاع ما بين الأشخاص *Interpersonal Conflict* والنزاع الذي يسود النظام الاجتماعي الخارجي.² تسعى المدرسة السلوكية إلى تحديد ما إذا كان البشر يملكون الخصائص البيولوجية أو النفسية التي من شأنها أن تجعلهم ميالين للنزاع والعدوان. كما أنها ترمي إلى اكتشاف العلاقة بين الفرد وبيئته.³

من بين هذه النظريات: نظرية فطرة أو غريزة العدوان *Innate theory of aggression*، نظرية إحباط العدوان *Frustration-Agression theory*، ونظرية التعلم الاجتماعي *Social learning theory*.

1- نظرية فطرة العدوان *Innate theory of aggression*

اعتبرت هذه النظرية أن العدوان هو نزوع فطري غريزي متجذر في الطبيعة البشرية.⁴ فالعنف حسب فرويد -صاحب مدرسة التحليل النفسي- هو " قوة حياتية موجودة بالفطرة في اللاشعور الجماعي الثقافي".⁵ و حسب فرويد، فإن الغرائز البشرية تشتمل على فئتين رئيسيتين هما غريزتا الحياة و الموت. الأولى مسؤولة عن كل رباط إيجابي مع الآخرين، كما أنها مسؤولة عن التعاون و التوحيد والتجمع لتكوين وحدات أكبر. أما الثانية- غريزة الموت - فتسعى إلى التدمير و القتل.⁶

¹ - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص200.

² - Cunningham William G, op.cit.

³ - ibid.

⁴ - جميل رشيد أسماء، "النظريات النفسية للعنف":

www.taakhinews.org/tasearch/wmview.pm?artid=2208

⁵ - شبيب أميرة، أثر العنف والصدمة النفسية على الأطفال ضحايا الإرهاب، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد علم النفس، 2002. ص15.

⁶ - جميل رشيد أسماء، مرجع سابق.

ونزوة الموت تمثل النزوة الأساسية لدى كل كائن حي وهي تتعارض مع نزوات الحياة أو الليبيدو.

وتتوجه نزوات الموت *Pulsions de mort* بادئ الأمر نحو الداخل وتنتزع نحو التدمير الذاتي، ثم تتوجه فيما بعد - ثانويا - نحو الخارج، وتتجلى عندها على شكل نزوة العدوان أو التدمير *Pulsions de destruction*.

ويرى فرويد أن الليبيدو يعمل على تحييد نزوة الموت أو التدمير الموجودة في الكائنات الحية، ويتخلص منها بتوجيهها ضد موضوعات العالم الخارجي.¹ ومنه فإن السلوك العدوانى يمثل مخرجا أو منفذا للطاقات التدميرية التي قد تقود في بعض الأحيان إلى الانتحار.²

2- نظرية الإحباط - العدوان: *Frustration-aggression theory*

إن الافتراض الأساسي لنظرية الإحباط-العدوان هو أن كل عدوان - سواء بين الأفراد أو الدولي *Interpersonal or international* - تعود أسبابه إلى الإحباط الناتج عن عدم تحقيق هدف معين.³

ويعرف جون دولارد *John Dollard* الإحباط على أنه "اضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق استجابة من هدف يسعى إليه الفرد".⁴ كما يعرف الإحباط على أنه "حالة انفعالية تظهر حينما تعوق عقبة ما سبيل إشباع رغبة أو حاجة أو توقع".⁵

ويشرح جون دولارد العلاقة بين الإحباط و العدوان فيقول بأنه "عندما يكون هناك عائق بين الفرد و رغباته، فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبئ أكبر قدر من طاقاته، فإذا استمرت التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل إلى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري".

1- لايلانش جان، بونتاليس ج.ب، معجم مصطلحات التحليل النفسى، ترجمة مصطفى حجازي، ط4. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002. ص ص 522-523.

2- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 201.

3- Cunningham William G, op.cit.

4- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، نفس المرجع. ص 207.

5- "النظريات التي تفسر العدوان":

ويعتبر دولارد أن إدراك الحرمان شرط أساسي للعدوان، لأن الحرمان غير المدرك لا يؤدي إلى العدوان.¹ وهو يتفق في ذلك مع بركوويتز الذي يرى أن إدراك الفرد أو الجماعة للإحباط يخلق غضبا شديدا، يتحول فيما بعد إلى دافع العدوانية، فالحروب الأهلية مثلا تنتج عن إدراك الأطراف التي تمارس العدوانية أن هناك تفاوتاً غير مقبول بين ما تتمنى أن يكون لها وبين ما هو قائم.²

وللإحباط مصادر يمكن تحديدها ضمن ثلاث فئات هي العوائق والنقائص والصراعات. وتشمل العوائق الظروف الطبيعية والأفراد الآخرين والمعايير الاجتماعية. أما النقائص فتتمثل في عناصر كالجفاف ونقص المصادر الطبيعية ونقائص الشخص نفسه. في حين تنشأ الصراعات عندما تنشأ عدة دوافع لدى الإنسان في وقت واحد.³

ويرى الأستاذ أسعد النمر، في محاولة منه لشرح مصادر الإحباط، أن الدول التي ترتفع فيها نسبة البطالة (وهي عامل اقتصادي) وتتعدم فيها الديمقراطية (وهي عامل سياسي) ينزع أفرادها إلى ممارسة العنف. وعلى العكس من ذلك، تسمح الديمقراطية -التي تفرض أشكالاً من الحوار و الانفتاح الإعلامي- للأفراد بتصريف العدوانية بوسائل مقبولة اجتماعياً مقللة بذلك من شدة الاستجابة العنيفة.⁴

3- نظرية التعلم الاجتماعي: *Social learning theory*

تختلف المضامين العملية لنظرية التعلم الاجتماعي اختلافاً كبيراً عن المضامين التي افترضتها نظريات التحليل النفسي، فالعنف طبقاً لهذه النظرية هو سلوك متعلم كغيره من أنواع السلوك الأخرى. وتمثل البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الفرد مصدراً مهماً لنموذج العنف. فالفرد يتعلم الاستجابات العنيفة من مشاهدة غيره يمارسها ويحصل على إثابة لدى قيامه بها (التعلم بالمشاهدة)، كما يتعلم الفرد الممارسات العدوانية عندما يؤديها و يحصل على إثابات مجزية (التعلم بالتعزيز).⁵

¹ - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 207.

² - حتى ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص 310.

³ - جميل رشيد أسماء، مرجع سابق.

⁴ - "منتدى الثلاثاء يناقش اتجاهات العنف في المجتمع".

⁵ - جميل رشيد أسماء، مرجع سابق. www.alsahel.org/news.php?id=289&c=166&ex=1.

و تبعاً لأصحاب هذا الاتجاه و على رأسهم باندورا فإن الإنسان ينخرط في السلوك العدواني تجاه الآخرين لعدة أسباب هي:

- أنه اكتسب العدوانية من خلال خبراته السابقة.
- أنه استقبل أو توقع أشكالاً عديدة من الإثابة للقيام بهذا السلوك.
- أنه تم تحريضه بشكل مباشر للقيام بالسلوك العدواني نتيجة للعديد من الأسباب الاجتماعية أو البيئية الخاصة.¹

وفي إشبيليا عام 1986 اجتمع عدد من علماء النفس، اختصاصيون في علم الأعصاب، وعلم الجينات، والأنثروبولوجيا وعلماء السياسة في محاولة منهم لاكتشاف مصادر العدوان الإنساني. وكان الجدل في بيان إشبيليا يدور حول ما إذا كانت جذور الصراع الإنساني توجد داخل الطبيعة *Nature* أو في التنشئة -البيئة- *Nurture*. وكانت النتيجة التي خرج بها البيان أنه لا يوجد أي أساس علمي لاعتبار أن الناس فطرياً هم حيوانات عدوانية، ترتبط حتماً بالحرب على قاعدة الطبيعة البيولوجية. فالنزاع أو الحرب هي نتيجة للتكيف والتنشئة الاجتماعية *Socialisation*. فالتنشئة الاجتماعية في بيئة تتسم بالعنف تؤثر أيماً تأثير على نمو الأفراد وهي المبتسر بالعدوانية والسلوك المعادي للمجتمع.²

لقد وجهت لهذه النظريات العديد من الانتقادات، إذ اعتبر كيلمان أنه من الصعب وجود نظرية نفسية مستقلة للحرب في العلاقات الدولية وإنما يمكن وجود نظرية عامة يساهم في بعض جوانبها علم النفس.³ وأشار ويرنر ليفي إلى أن هذه التفسيرات عجزت عن أن تدلنا على كيفية ترجمة هذه العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف ينخرط فيه كل المواطنين بغض النظر عن طبيعتهم الفردية ويؤدّون الوظيفة القتالية من خلال عملية معقدة تماماً، فكثيراً ما كانت الظروف النفسية للأفراد عوامل تكيف الحرب أكثر مما تسببها. ورأى أنه لا بدّ من التمييز بين

1- الشيخ خليل جواد، "السلوك العدواني والتعلم الاجتماعي":

www.tarbya.net/participation/view.aspx?prtpld=56

2 - Cunningham William G, op.cit.

3 - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 143.

الحرب الدفاعية والحرب العدوانية، وأن عدم تفريق التحليلات النفسية بين أنواع الحروب هو أحد جوانب الضعف الرئيسية في التحليل الجزئي.¹

المطلب الثاني: النظريات الكلية للنزاع

1- الواقعية:

ترى الواقعية أن التنافس والنزاعات بين الدول هي سمة طبيعية ودائمة في العلاقات الدولية²، وعلى هذا الأساس يعرف مورجانتو السياسة الدولية بأنها صراع من أجل السلطة.³ كما يعتبر ريمون أرون أن "العلاقات بين الدول تتسم في الغالب بسمة الصراع، وإن كانت هذه العلاقات تتضمن كلاً من الحرب والسلام نتيجة مشاطرة الوحدات السياسية الموجودة في العلاقات الدولية بعضها البعض حالات العداء أو الود أو الحياد وربما اللامبالاة.⁴ وحسب جورج كينان فإنه "مثلما ليست ثمة علاقات غير معقدة بين الأفراد، فإن العلاقات بين الدول لا يمكن لها إلا أن تشمل عناصر التنافس والعداء.⁵

والنقطة المركزية في التحليل الواقعي هي سلوك الدولة، باعتبارها فاعلاً وحيداً وأساسياً في السياسة الدولية، وهي بذلك تغفل سلوك الوحدات الأخرى مثل المنظمات الدولية.⁶ وفي هذا يرى ريمون أرون أن المنظمات الدولية لا تعتبر فاعلة حقيقية في النظام، بل كانعكاس لتقسام السلطة بين الدول.⁷

والدول تتصرف وفقاً لمصالحها القومية. فالسياسة الدولية حسب مورجانتو محكومة بمفهوم المصلحة المعرف في إطار قوة الدولة.⁸ فالدول تسعى لزيادة قوتها، واستغلال تلك القوة بالكيفية التي تملئها عليها مصالحها أو إستراتيجيتها، دونما اهتمام بالتأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.⁹

¹ - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، نفس المرجع. ص 196.

² - حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص 39.

³ - بدوي طه، مرجع سابق. ص 5

⁴ - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 90.

⁵ - داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق. ص 77.

⁶ - عودة جهاد، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، ط 1. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005. ص 23.

⁷ - الزغبى موسى، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001. ص 23.

⁸ - Hoffmann Stanley, op. cit., p.56.

⁹ - عودة جهاد، مرجع سابق. ص 28.

وتفصل الواقعية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وهنا يقول كيسنجر أن "السياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية".¹ وهذا يعني أن التزام دولة ما بالمبادئ الأخلاقية على الصعيد الداخلي لا يعني التزامها بالضرورة بهذه المبادئ على الصعيد الدولي. فالدول في سلوكياتها الخارجية تأخذ المبادئ الأخلاقية و القانون الدولي بعين الاعتبار فقط عندما يكون هناك توافق بينها وبين مصالحها القومية.²

و تفسر المدرسة الواقعية الحرب أو النزاع من خلال البيئة الفوضوية التي تعيش فيها الدول. ففي ظل غياب حكومة عالمية تقوم بحل الخلافات، كل دولة يجب أن تعتمد على إمكانياتها الخاصة لحماية مصالحها القومية و تحقيق الأمن. فالدول تسعى لتعزيز أمنها من خلال زيادة قوتها أو التقليل من الشعور بالخطر من تهديدات الدول الأخرى. ولأن الدول الأخرى هي أيضا تبحث عن تحقيق أمنها بالطريقة نفسها، تكون نتيجة ذلك ما يسمى بمعضلة الأمن، وهذا المفهوم يصف المأزق الناتج عن البنية الفوضوية للنظام الدولي. والحرب في هذا النظام لا يمكن القضاء عليها، ففي أفضل الأحوال يمكن إدارة النزاعات للتقليل من الرغبة في الحرب.

فالواقعية ترى أنه لا يوجد حل نهائي لمشكلة الحرب، وأن الطريقة الوحيدة للحفاظ على السلم هي تحقيق توازن القوى.³

وفيما يتفق الواقعيون حول كيفية تحقيق الاستقرار الدولي المتمثلة أساسا في توازن القوى، يختلفون حول النظام الأفضل لذلك التوازن. فمورجانتو و ديفيد سنغر اعتبرا أن نظام تعدد الأقطاب هو الكفيل بتحقيق الاستقرار الدولي، في حين اعتبر وولترز أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرارا لأن قدرة الدول الكبرى على استخدام العنف و السيطرة عليه يجعلها قادرة على التخفيف من آثار استخدام الآخرين للعنف، وكذا استيعاب الآثار المترتبة على استخدام العنف من قبل آخرين لا يستطيعون التحكم فيه.⁴

1- ملاح السعيد، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. 2004-2005. ص 24.

2- أبو القاسم خشم مصطفى عبد الله، قضايا و أزمت دولية معاصرة (النظرية والتطبيق)، ط2 منشورات الجامعة المفتوحة، 1997. ص55.

3- Spanier john, **games nations play**, seventh edition. Library of congress. P 558.

4- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق ص 134.

ولقد اعتبر جون ميرشايمر أن النظام الثنائي القطبية هو السبب الرئيسي للمستوى العالي من الاستقرار الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية، وأن الانتقال من هذا النظام نتج عنه الاستقرار وخلق أخطار جديدة.¹

ويعتبر وولترز أن الدول فواعل موحدة لها دافع أو هدف وحيد هو الرغبة في البقاء،² لكنه يختلف مع الواقعيين الكلاسيكيين الذين يجعلون من مفاهيم القوة و المصلحة التي تحرك سلوك الدول هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي، ويرى أن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول وليس العكس. فالنظام الدولي حسب وولترز له وجود حقيقي، وله تأثير على الدول الأعضاء. غير أن هذا التأثير يتباين طبقاً للخصائص البنوية للنظام الدولي بغض النظر عن المشتركين فيه.³

ولقد ركزت الواقعية الجديدة في تحليلها للنزاع، كغيره من الظواهر الأخرى، على المستوى التنظيمي أي على طبيعة النظام الدولي والفاعلين الأساسيين (القوى الكبرى).⁴ ولقد رأى وولترز أن الواقعيين الكلاسيكيين قد حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين أو كلاهما، وهما الفرد و المجتمع أو الدولة. واعتبر أنه من الواجب الفصل بين مستوى النظام ووحداته، ورأى وولترز أن تاريخ العلاقات الدولية من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة يكشف عن وجود أنماط وتكرار وانتظام في هذه التفاعلات، وأشار إلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين وتعارض إيديولوجياتهما، سلكت القوتان وفقاً لأنماط متشابهة في البحث عن نفوذ وتأثير وبسط هيمنة وتحقيق مكاسب. ومن خلال دراسته للبنية على المستوى الدولي، رأى وولترز أن هناك تغييرات على أفعال القوى أشد تأثيراً من تلك النابعة من السياسة الداخلية.⁵

¹ - Linklater Andrew, "neo-realism in theory and practice". In Ken Booth and Steve Smith, "**International relations theory today**", second printing. Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, 1997. p241.

² - Donnelly jack, "beyond realism an its critics : the decline of structural neo-realism and opportunities for constructive engagement ". In Stephanie Lawson, **the new agenda for International relations**, first edition. Cambridge: polity press and Blackwell publishers, 2002. p186.

³ - دموم رضا، تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، دائرة العلوم السياسية، 1999-2000. صص 33-34.

⁴ - حشاني فاطمة الزهراء، النزاعات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة: على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008. صص 25.

⁵ - عودة جهاد، مرجع سابق. صص 44.

2- النظرية الليبرالية:

هي نظرية سلمية تؤمن بحل النزاعات سلمياً واعتماد الحجة والإقناع بدل اللجوء إلى العنف واستعمال القوة. وإذا كانت القوة هي التي تحكم علاقات الدول حسب الواقعيين، وأن الدول - وهي الفاعل الأساسي في النظام الدولي - تسعى إلى البقاء والتوسع، فإن الليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولة ليست سوى وسيلة لتأمين حقوق الأفراد والموازنة بينها.¹

ولقد انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم مثل كرات البلياردو، تتجنب بعضها البعض في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى. واعتبروا أن ذلك غير كاف لأن الشعوب تتصل مع بعضها البعض عبر الحدود. كما اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، لأن الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقف المتطرفة وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المجتمع الدولي.²

واعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل، مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول.³

ويؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب: التجارة والديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسسية.⁴

يعتبر بعض الليبراليين أن التجارة بإمكانها أن تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدول للتعاون أكثر من الصراع.⁵

وحسب جوزيف ناي فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية

1- زيدان ليث، "ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟".

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771>

2- ناي جوزيف س، *المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)*، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997. ص 19.

3- Spanier John, op. cit., P565.

4- الزغبى موسى، مرجع سابق. ص 28.

5- مدارس العلاقات الدولية: www.Alfrasha.Com/

الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب.¹

غير أن هناك من يرفض هذا الطرح على اعتبار أن هذا العالم لم ينجح في نزع فتيل الحرب، بدليل أن معظم الحروب الدولية اندلعت بين أمم تتشابه مصالحها اقتصاديا، فالحربان العالميتان اندلعتا بين دول أوروبية، وهي دول عرفت أوسع مصالح اقتصادية متشابكة، ومرونة كبيرة في التبادل التجاري.²

لقد افترض بعض الليبراليين - وتحديدًا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي - أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها.³ فالحرب حسب هؤلاء هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية. وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح لها بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسئولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات - بما في ذلك قرارات الحرب - بين يدي فرد أو قلة عديمة المسؤولية.⁴

وقضية الارتباط بين الديمقراطية وإرساء السلم هي فكرة قديمة طرحها عدة مفكرين من أمثال جيريمي بنتام، إيمانويل كانط وتوماس باين.

فقد أعطى كانط أهمية كبيرة لدور القيم المشتركة بين الشعوب في الحيلولة دون نشوب الحروب.⁵ والدول الديمقراطية برأيه هي أكثر سلما لأنها تضمن حقوق وحرية الأفراد من خلال تأسيس نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات، قواعد القانون وحكومة تمثيلية.⁶ وأن مواطني المنظومة الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرى لأنها تمثل مجتمعها، "فعلى الصعيد الداخلي، الجمهورية العادلة والتي تعتمد على الوفاق العام، تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة على أنها عادلة وتستحق الاحترام والمعاملة الحسنة".⁷

¹ - ناي جوزيف س، مرجع سابق. ص ص 64-65.

² - أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص 29.

³ - جرجس فواز، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي. المستقبل العربي، العدد 261، نوفمبر 2000. ص 175.

⁴ - أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص 31.

⁵ - عودة جهاد، مرجع سابق. ص 141.

⁶ - Devetak Richard, "signs of a new enlightenment? Concepts of community and humanity after the cold war". In Stephanie Lawson, op. cit., p 167.

⁷ - قويدر شيد، "النيوليبرالية و"السلام الديمقراطي"... ومسارات الأوهام".

<http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?>

واعتبر توماس باين أن النزاعات تحصل ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقية، لكن لأن الشعوب لا تجد القنوات السياسية الضرورية للتعبير عن هذه المصالح وإسماع صوتها المناهض للحروب. لذلك رأى باين أن إقامة الديمقراطية يوفر تلك القنوات ويساهم بالتالي في إلغاء الحروب.¹

وفي دراسات تاريخية مقارنة للفترة الممتدة من القرن الثامن عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين، وصل الباحثان مايكل دويل ودين بابست إلى نتيجة مفادها أن النظم الليبرالية الديمقراطية، على الرغم من اشتراكها في حروب عدة مع النظم غير الليبرالية، فإنها لم تهاجم نظيراتها الليبرالية أو تقاؤها.²

ولقد قدم لنا عدد من الباحثين ومن بينهم جيمس لي ري، مايكل دويل وبروس راست عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه، ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتقد ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتقد نفس المبادئ.³ وبالتالي-حسب بروس راست- فإن وجود عدد كاف من الديمقراطيات في العالم يمكن من إزاحة المبادئ الواقعية (الفوضى، المعضلة الأمنية) التي هيمنت على الممارسات منذ القرن السابع عشر على الأقل.⁴

لقد عرفت نظرية السلام الديمقراطي عديد الانتقادات، من بينها أن غياب حالات تنازعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية يعود حسب جوان قوا-إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفياتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية.⁵ كما أن تناقضات الأنظمة لا تدفع إلى الحرب بالضرورة وتمائلها لا يمنع الحرب.⁶

كما اعترف فوكوياما-الذي كان من أهم مؤيدي فرضية السلام الديمقراطي-أن افتراض نشر الديمقراطية على المستوى العالمي لن ينهي حالة التوتر، لأن الحرب ليست دائما كفاح من أجل قضية عادلة، فالسلام والرخاء أيضا يولدان الملل. وحسب فوكوياما، تفيد

1- حتي ناصيف يوسف، مرجع سابق. ص 134.

2- جرجس فواز، مرجع سابق. ص 175.

3- وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زباني:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html>

4- حشاني فاطمة الزهراء، مرجع سابق. ص 69.

5- وولت ستيفن، مرجع سابق.

6- أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص 31.

التجربة بأنه متى لم يتمكن الناس من الكفاح في سبيل قضية عادلة بسبب انتصار تلك القضية العادلة، سيصارعون من أجل الصراع.¹

ويمثل المؤسساتيون الاتجاه الثالث لليبرالية، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية.² فبالرغم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، إلا أن المؤسسات الدولية تستطيع التخفيف من الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دول هذا النظام.³

وحسب جوزيف ناي فإن المؤسسات الدولية تتيح سبلا عدة لحل النزاعات، ففي المجموعة الأوروبية مثلا، تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وكذا محكمة العدل الأوروبية، فالمؤسسات تخلق مناخا تتحقق في ظلها أحلام السلام المستقر.⁴ وفي هذا الإطار أكد تشمبيل أن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بفعل إنشاء المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والناو، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وهو يرى أن تأثير إنشاء هذه المؤسسات في ضمان السلام كان بنفس أهمية تأثير الديمقراطية والاعتماد المتبادل.⁵ كما اعتبر روبرت كيوهان أن تجنب النزاع المسلح في أوروبا لفترة ما بعد الحرب الباردة يقوم أساسا حول ما إذا كانت الميزة الأساسية للعقد القادم هي استمرار نموذج التعاون المؤسساتي.

ويؤكد الليبراليون المؤسساتيون أنه إذا كان تأثير المؤسسات ضعيفا أو منعدما على سلوك الدول، فإن ذلك يدفع بصناع القرار إلى انتهاج سياسات مصلحة، الهدف منها مضاعفة القوة، مما يدفع الآخرين إلى تبني سياسات مماثلة، تنتهي دوما بإثارة النزاعات والحروب، كما أن خرق الدول لالتزاماتها تجاه التعهدات والاتفاقيات الدولية، يقف عائقا أمام دعم التعاون بين الدول، ويشجع حدوث النزاعات على المستوى الدولي.⁶

¹ - أبو خزام إبراهيم، مرجع سابق. ص 34
² - مورافسيك أندري، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي"، ترجمة عادل زقاع:
<http://www.geocities.com/adelzegagh/morav/>

- مدارس العلاقات الدولية. مرجع سابق. □

⁴ - ناي جوزيف س، مرجع سابق. ص 66.

⁵ - مورافسيك أندري، مرجع سابق.

⁶ - حشاني فاطمة الزهراء، مرجع سابق. ص 84-85.

3- النظرية البنائية:

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية. وكان *Nicholas Onuf* أول من استعمل مصطلح "البنائية" في كتابه *World of our making*، وكذا مع مقال *Alexander Wendt* الصادر عام 1992 والمعنون بـ: *"Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics"* ولقد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، كما أنهما وجدتا صعوبة في تفسيره. بينما تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصاً ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة السوفييتية باعتناقه أفكاراً جديدة كالأمن المشترك.¹

كما أن التحدي الذي تعرضت له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، جعل الباحثين يلجؤون إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

لذا نجد أن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار، وتولي أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضاً لسلوكيات تحظى بالقبول. وهذا على عكس الواقعية والليبرالية التي تميل إلى التركيز على العوامل المادية.²

ويشير البنائيون إلى أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسب الطرح الواقعي، بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات. وبالتالي فإن المسار *Process* وليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.³

1- وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، مرجع سابق.

2- وولت ستيفن، نفس المرجع.

3- حجار عمار، *السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط*، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2002. ص 45. 04. ص. عجرملا سفد، رامع راجد -¹ تركزم، *تقرير على تاعازنلا في جراخلا لخدنلا رود*، نيدلاز عديامد - 2- ص 34. 2005 توري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة مذ - وولت ستيفن، مرجع سابق³. 34. ص. قباسعجرم، رامع راجد -⁴ *صغاب اس؟؟عجرم??*، تررور فارغستلا، سميجي ترواد -¹ -

128. ص. محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق² Michael E. Salla -¹ "Conflict Resolution, Genetics, and Alchemy" - The Evolution of Conflict Transmutation http://www.trinstitute.org/ojpcr/3_3salla.htm -¹ miJ -

Chapter 1": - Theory Resolution "Conflict Wallis, <http://palestineisraelresolutionscrt.blogspot.com/> - دامد - 72. ص. كمال، مرجع سابق². 932. ص. قباسعجرم، رافغلا دبع دمحا دمحم -³ 4 تيقوتلا تاسمو تيلودلا تاعازنلا لدا" ،لداع غافز -

ووفقاً لـ *Alexander wendt* ، فإن البنائية، وبغرض تقديم فهم وإدراك أكثر للسياسة الدولية، تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:

* الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

* البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني" *Intersubjective*.

* هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

وبالإضافة إلى الدول كفاعلات أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف في مدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها. كما أن الدولة -عند البنائيين- لا يتم معالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، وإنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية.¹

وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية، ويظهر ذلك جلياً في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لم تعد -حسب

البنائيين- تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظام الدولي الفوضوي، وإنما تتبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية.²

وعلى عكس الواقعيين الذين يعتبرون أن البنية الفوضوية للنظام الدولي هي التي تسبب

النزاعات. فإن البنائيين - وعلى رأسهم *A. wendt* - يرون أن التصور الواقعي للفوضى لا

يقدم لنا تفسيراً مناسباً لأسباب حدوث النزاعات الدولية. فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف

يتم فهم هذه الفوضى. ووفقاً لـ *A. wendt* فإن الفوضى هي ما صنعتها الدول وليس معطى

مسبق.³ فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجاً مهيكلاً ناتجاً عن ممارسة

الفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون (حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعد

والمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذا

المساهمة في تحويلها أو تغييرها.⁴

¹ - حجار عمار، نفس المرجع. ص 40.

² - حمادي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2005. ص 34.

³ - وولت ستيفن، مرجع سابق -

⁴ - حجار عمار، مرجع سابق. ص 43.

وكخلاصة لهذا المبحث، يمكن القول أن النظريات الجزئية والنظريات الكلية لا تستطيع كل منها على حدة أن تقدم إطاراً نظرياً ملائماً لفهم الصراع الإنساني، فالصراع ينشأ من مصادر خارجية ومن البنى الاجتماعية وكذلك من الأوضاع النفسية للأفراد.¹ وبالتالي نحن بحاجة إلى ما أسماه *J. Vasquez* بالنظرية الموحدة للنزاعات *Uinified theory of conflict*، فلم يعد من المعقول بالنسبة للمنظرين إيجاد تفسير واحد لكل ظواهر النزاعات بمختلف أنماطها، وباختلاف نقطة البداية، وباختلاف التاريخ والثقافات، واختلاف مستويات النمو الاقتصادي والسياسي.²

1- داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، ??مخرج?? من ابقص????

2- محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق.. ص 128.

المبحث الأول: مفهوم حل النزاع

إن حل النزاع، هو في نفس الوقت، قديم ومجال جديد للدراسة الأكاديمية. قديم لأن البشر حاولوا دائماً تنظيم وتسوية النزاعات عن طريق الاستعانة بمجموعة من الاستراتيجيات التي تشمل سيادة القانون والاتفاقات السياسية والسلطة الدينية وأيضاً القوة العسكرية. كل هذه الإستراتيجيات تتفاوت في درجاتها مع التأكيد على مبادئ العدل والأخلاق والتوجيه الإلهي في إنهاء النزاع. وكمجال جديد للدراسة، حل النزاع يحاول تجاوز تقديس تلك الاستراتيجيات عن طريق وضع أفكار نظرية حول طبيعة ومصادر النزاع، وكيف يمكن حل النزاع دون استعمال القوة العسكرية.¹

إن دراسات حل النزاع المعاصرة تعود بجذورها إلى أفكار عدة مفكرين من بينهم *Georg Simmel (1858-1914)*، *Kurt Lewin*.

ولعل أهم مساهمة لـ "سيمال" تتمثل في كتابه "النزاع" الذي نشر بعد وفاته باللغة الانجليزية عام 1955. وكان هذا الكتاب في الأصل فصل لكتابه *Soziologie* المنشور باللغة الألمانية عام 1908.

كما ساهم كورت لوين في دراسات حل النزاع الحديثة من خلال تركيزه على دور السياق الاجتماعي للفرد في وضع التصورات والقيم والمعتقدات، واعتبر أن النزاع هو حالة من التوتر الذي يعود إلى عدد من العوامل بما في ذلك درجة احتياجات الفرد (في حالة الإشباع أو عدم الإشباع).

ولقد بدأ حل النزاع في الولايات المتحدة عام 1957 مع تأسيس مجلة حل النزاعات من طرف: *Herbet Kelman*، *Anatol Rapoport*، *Kenneth boulding*.

ثم بعد ذلك أسس *Johan Galtung* مجلة بحوث السلام في النرويج عام 1964. وبهدف تحديد خطوات السلام، عرض جالتونغ مفهوماً واسعاً للعنف، وقسمه إلى شكلين: العنف

¹ -Michael E. Salla, "Conflict Resolution, Genetics, and Alchemy - The Evolution of Conflict Transmutation":

http://www.trinstitute.org/ojpcr/3_3salla.htm

المباشر *Direct violence* والعنف الهيكلي *Structural violence*. الأول يتضمن العنف اليومي، سواء كان معاناة الفرد الجسدية أو النفسية، بوصفه نتيجة لإجراءات مباشرة. أما العنف الهيكلي فتتسبب فيه مؤسسات وهياكل المجتمع. كما قسم السلام إلى شكلين: السلام الإيجابي والسلام السلبي. فوفقا لجاتونغ فإن السلام الإيجابي لا يعني فقط غياب الحرب ولكن أيضا عدم وجود العنف الهيكلي الذي تتسبب فيه المؤسسات وهياكل المجتمع. فالسلام الإيجابي هو عدم وجود العنف بجميع أشكاله.¹

المطلب الأول: تعريف حل النزاع

تطبق عبارة " حل النزاع " على كل أنواع الجهود المشتركة والمحاولات المتعمدة الهادفة إلى التقليل من خطر الحرب، وإلى التخفيف من الخصومات والنزاعات بين الأطراف وإلى توسيع إمكانات الصداقة والسلام وبناء الثقة.² وتتضمن عملية حل النزاع مخاطبة الأسباب الجذرية للنزاع وحلها، بمعنى إنهاء حالة العنف دون عودة مرة أخرى إلى النزاع.³ وهنا يرى بول ستيرن أن النزاع مثله مثل المرض الذي يقتضي التعامل معه الحصول على تشريح دقيق للوضع، ومن ثمة تجديد الجرعات العلاجية المناسبة. فصانع السلام بحاجة إلى تشخيص دقيق للوضعية التنازعية، ويتعلق الأمر بأطراف النزاع وطبيعة القضايا التنازعية.⁴ ويعرف برتون حل النزاع بأنه إنهاء النزاع عن طريق الأساليب التحليلية التي تصل إلى جذور المشكلة.*

كما يعرف برتون تحليل النزاع وحله على أنه "عملية صنع القرار التي تتجنب ضرورة الاستناد إلى القوة، من خلال الوصول إلى مصدر المشاكل وحلها على نحو يرضي جميع

¹ - Jim Wallis, "Conflict Resolution Theory - Chapter 1":

<http://palestineisraelresolutionscrt.blogspot.com/>

² - حماد كمال، مرجع سابق. ص72.

³ - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق.. ص239.

⁴ - زفراغ عادل، "حل النزاعات الدولية ومسألة التوقيت المناسب: مراجعة لنظرية لحظة النضج".

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/timing.html>

* « Conflict resolution means terminating conflict by methods that are analytical and that get to the root of the problem».

الأطراف".*

ويشير حل النزاع -حسب برتون- إلى أن النتيجة، من وجهة نظر الأطراف المعنية، هي التوصل إلى حل دائم للمشكلة.¹

ويرى *John Spanier* أنه يوجد على الأقل أربعة أنواع لحل النزاعات وهي:

- 1- تلك التي تكون فيها كلتا الدولتين خاسرتين.
- 2- تلك التي تكون فيها كلتا الدولتين رابحتين.
- 3- دولة واحدة تربح كل شيء.
- 4- كلتا الدولتين هي جزئياً خاسرة وجزئياً رابحة من خلال معاهدة تسوية.²

المطلب الثاني: حل النزاع والمفاهيم المتقاربة

1- تسوية النزاعات: *Conflict settlement*

تعرف التسوية السلمية للنزاعات على أنها إنهاء النزاع *Conflict termination*

عن طريق اتفاق متبادل *Mutual agreement* بين الأطراف ذات العلاقة.³

تمثل التسوية تراجع الأطراف عن بعض أهدافهم الأولية ومواقعهم ومطالبهم، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون التراجع بنفس الحجم لكل الأطراف وإنما يستلزم بعض التصحيح للمواقف الأولية لكل الأطراف.

والهدف من التسوية هو إنهاء حالة النزاع المسلح بإيقاف كل الأعمال العسكرية وجعل الأطراف في وضع غير راغبين في الاستيلاء أو تدمير قوة الخصم، ومن ثم إجراء تسوية بالطرق السياسية والدبلوماسية.⁴

وغالبا ما يكون السلام الناتج عن مثل هذه التسوية باردا لأنه لا يعكس بالضرورة الاحتياجات العادلة للأطراف كما لا يعكس المصالح البعيدة المدى للطرف الضعيف، وإنما

* « Conflict analysis and resolution is a decision making process which avoids the necessity to rest on power or enforcement by getting to the source of problem and resolving them to the satisfaction of all parties».

¹ - Burton John W, "conflict resolution: towards problem solving":

<http://www.gmu.edu/academic/pcs/burton.html>

² Spanier John, op.cit., p.322.

³ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص 24.

⁴ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، نفس المرجع، ص 20.

يعكس ميزان القوى بين الأطراف المتنازعة.¹ ولذا فإن معظم النزاعات التي يتم تسويتها تعود إلى السطح مرة أخرى وتتدلع من جديد من الناحية العملية رغم إنهاء النزاع من الناحية الاتفاقية.² وعلى هذا الأساس تختلف التسوية عن حل النزاع، لأن هذا الأخير هو عملية تستهدف التوصل إلى اتفاق يستند إلى عوامل النزاع، وتتم بلورة الاتفاق بهدف تحقيق احتياجات إنسانية أساسية للطرفين. وتتم معالجة هذه الاحتياجات بنفس المستوى وليس وفقا لموازن القوى بينهما، وإنما في إطار بناء علاقات جديدة تعزز المساواة و العلاقات المتبادلة.³

2- إدارة النزاعات الدولية: *Conflict management*

إن إدارة النزاع تستخدم كمصطلح نوعي يغطي بصفة شاملة المنظور الإيجابي للتعامل مع النزاع من حيث احتوائه.⁴ وهي تعني الجهود المشتركة لمنع تفاقم النزاعات الدولية والتدخل لإرجاعها إلى المستوى القانوني إذا تفاقمت.⁵ فإدارة النزاعات تمثل التعامل مع عناصر موقف النزاع باستخدام مزيج من أدوات المساومة الضاغطة والتوفيقية بما يحقق أهدافا دولية ويحافظ على مصالحها الوطنية، وهي أيضا عبارة عن محاولة لتطبيق مجموعة من الإجراءات والقواعد والأسس المبتكرة، تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها، وذلك بهدف السيطرة على النزاع والتحكم فيه وفقا لمصلحة الدولة.⁶ ويرى جون برتون أن إدارة النزاع يمكن أن تحصر النزاع أو تحد منه، ولكنها تختلف عن حل النزاع، في أنها لا تستهدف الحل النهائي للنزاع. في حين أن عملية حل النزاع تغوص في الأسباب العميقة للنزاع وتعالجها بصفة نهائية.⁷

¹ - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 15.

² - محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص 238.

³ - محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص 15-16.

⁴ - محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص 238.

⁵ - حماد كمال، مرجع سابق. ص 64.

⁶ - بوقارة حسين، "مفهوم إدارة النزاعات"، محاضرات حول إدارة الأزمات الدولية. كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 16 ديسمبر 2007.

⁷ - Cunningham William G, op.cit

3- إدارة الأزمات: *Crisis management*

تشير إدارة الأزمات في العلاقات الدولية إلى أسلوب إدارة السياسة الخارجية في مواجهة المواقف الدولية الساخنة أو الحادة.¹

ويعرف *Williams* إدارة الأزمات بأنها "سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها، مؤدية بذلك إلى نشوب الحرب".² وتشتمل إدارة الأزمات حسب مايكل لوند على جهود تبذل بغرض إدارة التوترات والخلافات التي من فرط حدتها وصلت إلى مستوى المواجهة، ويتسم وضع كهذا بأنه ينذر بلجوء طرف أو أكثر إلى القوة، ومن المحتمل جدا أن تقع اشتباكات مسلحة بالفعل.³ والمستخلص من هذه التعاريف أن إدارة الأزمات تستهدف تجنب نشوب الحرب وعدم الدخول في مواجهات عسكرية.

وهنا يعتبر *Alexander L. George* أن الهدف من إدارة الأزمات هو تجنب الحرب العفوية، أي تجنب الأفعال التي بإمكانها أن تجر أطراف النزاع إلى تكاليف غير مرغوب فيها.⁴ و *Hans Peter Neuhold* من جهته يرى أن الهدف من إدارة الأزمات هو احتواؤها والتلطيف من حدتها بشكل يستبعد معه حدوث اشتباكات عسكرية على نطاق واسع.⁵

¹ - عليوة السيد، مرجع سابق. ص16.

² - شوية مسعود، مرجع سابق. ص19.

³ - لوند مايكل س، منع المنازعات العنيفة، ترجمة عادل عناني، الطبعة العربية الأولى. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1999. ص64.

⁴ - شوية مسعود، مرجع سابق. ص29.

⁵ - شوية مسعود، نفس المرجع. ص19.

المبحث الثاني: الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية

لقد أوضحت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة أن النزاعات التي من شأن استمرارها أن تؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين أن يسعوا إلى حلها بالطرق السلمية وهي المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو اللجوء إلى المنظمات والوكالات الإقليمية أو غيرها من الوسائل التي تختارها الأطراف المتنازعة. فالتسوية السلمية للنزاعات الدولية إذن تأخذ أنماطاً وأساليب شتى، منها السياسية والدبلوماسية ومنها القانونية.¹

المطلب الأول: الوسائل السياسية والدبلوماسية

1- الوسائل السياسية:

1-1- الجمعية العامة للأمم المتحدة:

خول ميثاق الأمم المتحدة للجمعية العامة في عدد من موادها (11-12-13-14) التي تتركز في الفصل الرابع منه، مناقشة المسائل التي تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين.² وذلك بطلب من عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن (المادة 11 الفصل الثاني) ولها أن تتخذ التدابير اللازمة لتسوية أي موقف يضر بالرφαوية العامة أو يعكّر صفو العلاقات الدولية تسوية سلمية (المادة 143). وحسب المادة 143 فإن صلاحية الجمعية العامة تتمثل في إصدار توصيات، وتكون التوصية باتخاذ التدابير السلمية التي تراها الجمعية العامة ملائمة كالتحقيق وإجراء المفاوضات أو المساعي الحميدة، غير أن هذه التوصيات ليس لها أي صفة إلزامية.³

1-2- مجلس الأمن:

مجلس الأمن هو مؤسسة دولية لحل النزاعات الدولية، يتمتع بصلاحيات واسعة حولها له ميثاق الأمم المتحدة.⁴ حيث نظم الفصل السادس والسابع من الميثاق الصلاحيات

¹ - أبو هيف علي صادق، القانون الدولي العام. الإسكندرية: منشأة المعارف، ص 121.

² - سعد الله عمر، حل النزاعات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005. ص 92-93.

³ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص 44.

⁴ - سعد الله عمر، مرجع سابق، ص 98.

الممنوحة لمجلس الأمن، فتضمن الفصل السادس حل النزاعات حلا سلميا، وتضمن الفصل السابع وسائل قمع العدوان.¹

والنظر في النزاعات أو المواقف التي تهدد السلم الدولي تكون بناء على قرار يصدره مجلس الأمن (المادة 24)، أو بناء على طلب يتقدم به أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة (المادة 35)، أو بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة (المادة 99).² كما ينظر مجلس الأمن في الخلافات القائمة بين الدول إذا فشلت في وضع حل لها، حيث نصت المادة 37 من ميثاق الأمم المتحدة: "إذا أخفقت الدول التي بينها نزاع من النزاعات المشار إليها في المادة 33 في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن".³

ويقوم مجلس الأمن بالنظر في النزاعات أو الخلافات القائمة بين الدول ويصدر بشأنها قرارات يدعو فيها الدول الأطراف إلى حل خلافاتهم بالطرق التي يرونها مناسبة له، أو يقوم هو بتحديد الطريقة الواجب إتباعها.

غير أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون مجرد توصيات ليست لها أي صفة إلزامية.⁴ ومع ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يصدر قرارات ملزمة للدول وذلك في نطاق الفصل السابع، وتتخذ هذه القرارات في الحالات التي تتعلق بتهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان.

وهذه القرارات تتخذ بصورتين: الأولى هي القرارات المتضمنة لتدابير ذات صفة عسكرية. والثانية هي القرارات المتضمنة لتدابير لا يستوجب تنفيذها استخدام القوة العسكرية.⁵

1-3- المنظمات الإقليمية:

المنظمات الإقليمية هي هيئات لامركزية تتمتع بجميع الوسائل التقليدية المتعلقة بتسوية النزاعات الدولية. فقد جاء في المادة 52 الفقرة 1: "ليس في الميثاق ما يحول دون قيام

1- العفيف زيد حسين، "حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة".

<http://vb.sonaa-algeria.org/search.php?do=finduser&userid=1&searchthreadid=2942>

2- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص 44.

3- العفيف زيد حسين، مرجع سابق.

4- مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق، ص 44-45.

5- سعد الله عمر، مرجع سابق، ص 101.

تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. كما نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على أن "يبدل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهودهم لتدبير تسوية للمنازعات الإقليمية بواسطة هذه المنظمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن.¹

كما قررت هذه المادة، أنه على مجلس الأمن أن يشجع الاستكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية بطريق هذه المنظمات. ويتم رفع النزاع لهذه المنظمات إما من قبل الأطراف المتنازعة، أو من قبل أي دولة عضو في المنظمة، أو من قبل أمينها العام، أو من قبل مجلس الأمن.²

وتقوم هذه المنظمات بحل النزاعات من خلال دعوة الأطراف المتنازعة إلى اللجوء إلى الوسائل السلمية. أو من خلال إصدار توصيات للأطراف باختيار وسيلة معينة كالتحقيق أو الوساطة، أو بتشكيل لجنة تحقيق أو وساطة ومساعي حميدة.³

إن للمنظمات الإقليمية دور بالغ الأهمية في حل النزاعات الدولية. ففي دراسة قام بها جوزيف ناي حول دور منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية في إدارة وتسوية 19 نزاعا إقليميا، وجد أنه في تلك الصراعات المبحوثة تمكنت المنظمات الإقليمية من توفير تسوية دائمة للصراع. وفي نصف تلك الصراعات ساعدت المنظمات الإقليمية على تهدئة الصراع. ووجد "ناي" أن كفاءة المنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات الإقليمية تضاهي كفاءة الأمم المتحدة.⁴

1- سعد الله عمر، مرجع سابق. ص 116.
2- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص 734.
3- سعد الله عمر، مرجع سابق. ص 117.
4- حماد كمال، مرجع سابق. ص 88.

2- الوسائل الدبلوماسية:

2-1- التفاوض/المفاوضات:

تعرف المفاوضات بأنها: "قيام الدول المتنازعة نفسها بتسوية خلافاتها عن طريق تبادل وجهات النظر".¹

ويرى *Alain Planety* أن التفاوض هو أفضل وسيلة لتمكين الأطراف المتنازعة من الوصول إلى اتفاق. إذ يتكون التفاوض من مجموعة من الممارسات التي تمكن من التوفيق سلمياً بين مصالح متنافرة أو متباينة وخاصة بجماعات أو كيانات سياسية مستقلة.²

و يعرف مارسيل ميرل التفاوض على أنه: "منافسة بين طرفين متنازعين يبحثان عن تسوية مسألة عن طريق الاتفاق. وذلك بأن يكونا على استعداد لدفع ثمن يتمثل في قبول حل وسط بين المواقف الأولية".³

وقد تكون المفاوضات مباشرة بين الأطراف المتنازعة ونطاقها الخاص. كما قد تكون في إطار مؤتمر يجمع الدول المتنازعة وغيرها. ويُلجأ إلى هذه الطريقة الأخيرة في النزاعات المستعصية التي قد تؤثر في الصالح العام للجماعة الدولية، والنزاعات التي يمس الفصل فيها الدول غير الأطراف في النزاع.⁴

وحسب د. إبراهيم الراوي فإن هذه الطريقة تمتاز بالمرونة والسرية التي تؤدي إلى تضيق الخلاف إذا كانت القوى المتنازعة متكافئة، في حين أنها قد تؤدي إلى ضرر يصيب الدولة الضعيفة إذا كانت هذه القوى غير متكافئة.⁵

ومن الأمثلة الحديثة على المنازعات الدولية التي تمت تسويتها عن طريق المفاوضات المفاوضات التي أدت إلى اتفاق فرنسا وممثلي الثورة الجزائرية على منح الجزائر استقلالها (عام 1961)، والمفاوضات التي جرت بين سورية ولبنان في شهر أوت 1973 لحل المشاكل المعلقة بين البلدين.

1- شريفي سليمان، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، غير منشورة، المعهد العالي للتعليم العالي للعلوم القانونية تيزي وزو، نوفمبر 1985. ص 91.

2- جراد عبد العزيز، مرجع سابق. ص 97.

3- ميرل مارسيل، مرجع سابق. ص 494.

4- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص 729.

5- الراوي جابر إبراهيم، المنازعات الدولية. بغداد: دار السلام، 1978. ص 31.

2-2- الوساطة و المساعي الحميدة:

الوساطة هي محاولة طرف ثالث التوفيق بين الادعاءات المتعارضة وتهدئة الامتعضات المتبادلة بين الأطراف المتنازعة.¹ وذلك من خلال الاشتراك في المفاوضات الدائرة بين الأطراف المتنازعة واقتراح حل للنزاع القائم بينها.² ولقد توخت اتفاقية لاهاي لعامي 1899 و 1907 تنظيم الوساطة واعتبارها مجرد مشورة غير إلزامية سواء أتمت عفويًا، أم بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة.³ وقد تكون الوساطة بمبادرة من الدولة -الثالثة- كما هو الحال في النزاع العراقي الإيراني عام 1980 إذ تقدمت الجزائر بخدماتها الودية. وقد تكون بناء على طلب الأطراف المتنازعة في حالة تأزم النزاع، كوساطة الرئيس كارتر في النزاع القائم في البوسنة و الهرسك عام 1995.

و قد تكون الوساطة فردية تقوم بها دولة واحدة، كما قد تكون جماعية تشترك فيها عدة دول للتوسط بين أطراف النزاع مثل ما حدث في النزاع الموريتاني السنغالي عام 1989 إذ قامت لجنة مكونة من خمسة دول (مصر-تونس-نيجيريا-الطوغو-زيمبابوي) بالتوسط لحل النزاع وذلك في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.⁴

والوساطة، إما أن تتوخى الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، والمثال الذي يستشهد به هو وساطة البابا ليون الثالث عشر في النزاع الألماني-الإسباني على مجموعة جزر الكارولين في المحيط الهادئ في عام 1885.

وإما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة لإنهاء الحرب الروسية اليابانية، والتي تكللت بعقد معاهدة بورتسموث *Portsmouth* في عام 1905.⁵

أما المساعي الحميدة هي ذلك العمل الودي الذي تقوم به دولة أو مجموعة من الدول أو حتى فرد ذي مركز رفيع كالأمين العام للأمم المتحدة في محاولة لجمع الدول المتنازعة مع بعضها وحثها على البدء بالمفاوضات أو استئنافها.¹

1 - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص 41.

2 - الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص 33.

3 - العسلي عصام جميل، دراسات دولية. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998. ص 87.

4 - سعادي كمال، التسوية السلمية للنزاعات الحدودية الإفريقية (دراسة نظرية وتطبيقية). مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد العلوم القانونية والإدارية، 1997. ص ص 26-27.

5 - العسلي عصام جميل، مرجع سابق. ص ص 87-88.

فهي إذن تدخل طرف ثالث يكون بعد موافقة الأطراف المتنازعة، للمساهمة في إيجاد حل سلمي للنزاع.² غير أن هذا الطرف الثالث غير مفوض لاقتراح حل، كما أنه لا يشترك في المفاوضات بصفة مباشرة. وإنما تقتصر مهمته على التقريب بين وجهات نظر الأطراف المتنازعة والتخفيف من حدة النزاع وإيجاد جو ملائم للدخول في مفاوضات مباشرة.³

والمساعي الحميدة تعمل على الحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتين إلى نزاع مسلح، كما حصل بالنسبة للخلاف على الحدود بين الأكوادور وبيرو، حيث أدت المساعي الحميدة التي بذلتها الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة الأميركية إلى التسوية المؤرخة في 28 كانون الثاني من عام 1942.

وإما أن تتوخى إنهاء نزاع مسلح قائم، ومثال ذلك تشكيل مجلس الأمن في نوفمبر من عام 1947، لجنة للمساعي الحميدة (تضم ممثلي دول استراليا وبلجيكا والولايات المتحدة) للمساعدة على قيام مفاوضات تضع حداً للعمليات الحربية بين الجمهورية الإندونيسية الناشئة وبين هولندا.⁴

2-3- التحقيق و التوفيق:

التحقيق وسيلة حديثة نسبياً لتسوية النزاعات الدولية. إذ تلجأ الأطراف المتنازعة إلى تعيين لجنة تحقيق مكونة من عدد متساو من أعضاء من كل الدول المتنازعة، إضافة إلى دول أخرى غير طرف في النزاع بقصد تيسير عملية حل النزاع.⁵ و مهمة لجنة التحقيق هذه كما جاء في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، تقتصر على تحديد حقائق النزاع بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيزة، وتقديم تقرير عنها دون أن يكون للتقرير الذي تقدمه صفة الإلزام. أي أن الهدف من وضع لجان التحقيق هو تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، دون أن يكون ذلك مشفوعاً بإبداء ملاحظات يمكن

¹ - العسلي عصام جميل، نفس المرجع. ص 85.

² - سعداوي كمال، مرجع سابق. ص 25.

³ - الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص 32.

⁴ - العسلي عصام جميل، نفس المرجع. ص 86.

⁵ - سعداوي كمال، مرجع سابق. ص 35.

أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع، وإنما يكون للأطراف المتنازعة الحرية في استخلاص ما يريانه مناسباً من التقرير.¹

ولقد لجأت الأمم المتحدة إلى أسلوب لجان التحقيق لتسوية المنازعات في العديد من الخلافات وأشهرها ما تعلق بالقضية الفلسطينية.

ولجان التوفيق، مثلها في ذلك مثل لجان التحقيق، تقوم بفحص وتحديد النزاعات التي تقوم بين الدول، ووضع تقرير عنها دون أن تكون لذلك التقرير صفة الإلزامية.² غير أن الفرق بينهما يتمثل في أن لجان التوفيق تقدم توصيات رسمية واقتراحات من أجل تسوية النزاع.

كما تشبه لجان التوفيق من حيث مهمتها التحكيم والقضاء الدولي، لكنها تختلف عنها من حيث صفة القرار الذي تتخذه، فبينما لا تكتسي قرارات أو مقترحات لجنة التوفيق أي إلزامية. تعتبر قرارات التحكيم والقضاء الدولي ملزمة في كل جزئياتها لأطراف النزاع. وقد عرضت نزاعات عديدة لبحثها من قبل هذه اللجان ومن ذلك: النزاع الدانمركي - البلجيكي عام 1952، ونزاعان بين فرنسا وسويسرا عام 1955، ونزاع بين اليونان وإيطاليا عام 1956.³

¹ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص 42.

² - الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص 39.

³ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص 42-43.

المطلب الثاني: الوسائل القانونية

1- التحكيم الدولي:

التحكيم الدولي هو وسيلة من وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية. وهذا ما ورد في المادة 37 من اتفاقية لاهاي 1907 التي جاء فيها أن الغرض من التحكيم الدولي هو تسوية النزاعات فيما بين الدول على أساس القانون الدولي.¹ و يعرف التحكيم الدولي على أنه "النظر في نزاع بمعرفة شخص أو هيئة يلجأ إليه أو إليها المتنازعون مع التزامهم بتنفيذ القرار الذي يصدر في النزاع."² وللمتنازعين كامل الحرية في اختيار الهيئة التي يحتكمون إليها، فلهم أن يكتفوا بحكم واحد أو يعينوا جملة محكمين. كما لهم أن يحتكموا إلى رئيس دولة أجنبية (غير طرف في النزاع) أو إحدى الهيئات القانونية أو القضائية، وغالبا ما تعهد الدول بنزاعاتها إلى لجنة تحكيم خاصة أو إلى محكمة التحكيم الدولي الدائمة.³ ويتميز التحكيم الدولي بقراراته المؤسدة على قواعد قانونية دولية سواء كانت موجودة وقت النزاع أو لم تكن، وبذلك يتجه إلى خلق قواعد ملزمة للدول.⁴ وبهذا الالتزام يتميز التحكيم الدولي عن الوساطة والتوفيق، إذ تقتصر سلطة الوسيط أو لجنة التوفيق على العرض و الاقتراح.⁵

2- القضاء الدولي:

يمثل القضاء الدولي وسيلة لحسم النزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بواسطة حكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى اختيارهم مسبقا.⁶

ويحال النزاع على المحكمة (محكمة العدل الدولية) فقط عندما تتفق الأطراف على

عرضه على القضاء، ويكون موضوع النزاع متعلقا ب:

- تفسير المعاهدات.

¹ - الراوي جابر إبراهيم، مرجع سابق. ص 45.

² - أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص 740.

³ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص 46.

⁴ - سعداوي كمال، مرجع سابق. ص 33.

⁵ - أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص 740.

⁶ - سعداوي كمال، مرجع سابق. ص 36.

- تفسير أي مسألة من مسائل القانون الدولي.

- أي مسألة تشكل خرقاً للالتزام الدولي.¹

وطبقاً لنصوص المادتين 36 و37 من "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية"، تحل الدول منازعاتها القانونية مع دولة أخرى بأحد الأساليب الآتية:

1- أسلوب الاتفاقات الخاصة: *ad hoc agreements*

وبموجب هذا الأسلوب، يمكن لدولتين أو أكثر أن تتفقا على إحالة نزاع قائم بينها، إلى محكمة العدل الدولية عن طريق توقيع اتفاقية تعقد فيما بينها لهذا الغرض.

وفي مثل هذه الحالة يحق للمحكمة أن تضع يدها على النزاع بمجرد استلامها إشعاراً بالاتفاقية الخاصة الموقعة بين أصحاب العلاقة. والمثال على هذا الأسلوب هو "قضية السيادة على بعض مناطق الحدود بين هولندا وبلجيكا"، حيث عقد الطرفان اتفاقاً خاصاً في 7 مارس 1957، فأصدرت "المحكمة" حكمها في الدعوى بتاريخ 20 جوان 1959.

2- أسلوب التعهد المسبق:

وتقضي العادة أن تقدم الدول مثل هذا النوع من التعهد في المعاهدات الثنائية أو الجماعية التي تعقدها مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى التعهدات التي قد تكون صدرت عنها في زمن "محكمة العدل الدولية الدائمة".

وقد تضمن عدد كبير جداً من المعاهدات المعقودة منذ عام 1946 بنداً يتعهد فيه موقعوه بإحالة ما قد ينشأ بينهم من خلافات حول تطبيقها أو تفسيرها إلى محكمة العدل الدولية. وفي مثل هذه الحالة تضع "المحكمة" يدها على الدعوى بمجرد قيام إحدى الدول المتعهد لها بتقديم طلب وحيد الطرف إلى المحكمة ففي "قضية كورفو"، مثلاً، والتي رفعتها بريطانيا ضد ألبانيا في 22 ماي 1947، استندت المحكمة بادئ ذي بدء إلى طلب بريطانيا.

3- أسلوب البند الاختياري: *Optional Clause*

يمكن للدول الأطراف في "النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية" أن تعطي تعهداً واسعاً في أي وقت تشاء بإعلانها قبول الاختصاص الإلزامي للمحكمة تجاه أية دولة تقبل بنفس التعهد في المسائل المتعلقة بتفسير معاهدة، أو أية مسألة من مسائل القانون الدولي، أو بما

¹ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، مرجع سابق. ص 47.

يتعلق بأية واقعة يكون من جراء وجودها نشوء خرق لالتزام دولي، وأخيراً بصدد طبيعة ومدى التعويض الناجم عن مثل هذا الخرق.

والمثال على الدعاوى التي نظرتها المحكمة بالاستناد إلى تصريحات الدول بقبول اختصاصها المطلق، هو الدعوى التي رفعتها بريطانيا على إيران حين أمت هذه الأخيرة "شركة الزيت الأنجلو-الإيرانية" عام 1951. فقد استندت بريطانيا إلى تصريح قبول إيران اختصاص المحكمة عملاً بالفقرة الثانية من المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة، ولكن إيران دفعت، ووافقتها "المحكمة"، بأن تصريحها المذكور حصر قبول إيران باختصاص المحكمة في الدعاوى المتعلقة بالمعاهدات المعقودة بينها وبين دول أخرى بعد تاريخ ذلك التصريح وهو عام 1932، في حين أن الدعوى البريطانية تتعلق بصورة مباشرة بنصوص تسبق ذلك التاريخ 1.

و يتميز القضاء الدولي عن الوسائل الأخرى لحل النزاعات الدولية من خلال:

1- الدول فقط هي التي لها حق اللجوء للقضاء الدولي. 2. في حين يمكن أن تكون المنظمات الدولية أو الشركات التجارية والأفراد أطرافاً في الدعاوى المقدمة أمام هيئات التحكيم الدولي.

2- يتميز قضاة محكمة العدل الدولية بالاستقلالية عن إرادة الأطراف. إلا في حالة استثنائية يجوز لكل طرف تعيين قاض خاص Ad.Hoc.

فليس للأطراف المتنازعة الحق في اختيار محكميها على غرار التحكيم الدولي. 3.

3- القضاء الدولي يعتبر جهازاً دائماً التشكيل، على عكس هيئات التحكيم الأخرى التي تعتبر مؤقتة. 4.

4- تصدر عن القضاء الدولي قرارات ملزمة للأطراف وغير قابلة للاستئناف. 5.

1- العسلي عصام جميل، مرجع سابق. ص 108-109.

2- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص 757.

3- سعداوي كمال، مرجع سابق. ص 34.

4- العسلي عصام جميل، مرجع سابق. ص 100.

5- أبو هيف علي صادق، مرجع سابق. ص 763.

المبحث الثالث: نظريات حل النزاع

المطلب الأول: نظرية الاحتياجات الإنسانية

تقوم نظرية الاحتياجات الإنسانية *Human needs theory* على فرضية مفادها أنه يشترط لحل النزاع تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وترجع أصول هذه النظرية إلى عدة تخصصات، ففي التخصصات البيولوجية والسوسيوبيولوجية ينظر إلى النزاع على أنه "نتيجة للمنافسة على الموارد النادرة الناتجة عن الاحتياجات المشتركة"*.

وفي علم النفس الاجتماعي، وصف كل من *Erich Fromm*، *Henry Murray*، و *Abraham Maslow*، وصفوا الاحتياجات (البعض يعتبرها دوافع *Drives*) كعوامل هامة في فهم الدوافع الإنسانية *Human motivations*.

ويعتبر *John W. Burton* رائد نظرية الاحتياجات الإنسانية. حيث ربط بين عملية حل النزاعات وضرورة إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وذلك انطلاقاً من العمل الذي قام به عالم الاجتماع الأمريكي *Paul Sites*، وأضاف هو واحدة.

وتشمل هذه الاحتياجات على التوالي: الرقابة *control*، الأمن *security*، العدالة *justice*، التحفيز *stimulation*، الاستجابة *response*، المعنى *meaning*، العقلانية *rationality*، الاعتراف *esteem/recognition* أما الحاجة التي أضافها هي *role-defence need* وهي الحاجة لأن يدافع الواحد عن دوره في المجتمع.

واعتبر برتون أن هذه الاحتياجات هي أنتولوجية *Ontological*، أي أنها نتيجة للطبيعة البشرية. وميز الاحتياجات الأنتولوجية عن القيم والمصالح، فعرف هذه الاحتياجات بأنها غير قابلة للتفاوض، في حين اعتبر أن القيم تقدم بعض الفرص المحدودة للتفاوض، والمصالح كقضايا قابلة للتفاوض.¹

وحسب برتون، فإن الحرمان من الاعتراف والهوية من جانب المجتمع، من شأنه أن يؤدي -على جميع المستويات الاجتماعية- إلى تصرفات بديلة تهدف إلى تلبية هذه

* « conflict is perceived to result from competition over scarce resources as a result of common needs ».

¹ - Jim Wallis, op, cit.

الاحتياجات، سواء كان ذلك من خلال الحروب العرقية *Ethnic wars*، عصابات الشوارع *Streets gangs* أو حتى العنف المنزلي *Domestic violence*. وعلى هذا الأساس، يرى برتون أن هناك حاجة إلى وجود نقلة نوعية بعيدا عن سياسة القوة *Power politics*، ونحو واقع السلطة الفردية. فالأفراد، كأعضاء في مجموعتهم، يعملون جاهدين لتحقيق احتياجاتهم داخل بيئتهم، وإذا منعوا من هذا السعي من قبل النخب، أو مجموعات أخرى، أو مؤسسات أو غيرها من أشكال السلطة، سيكون هناك حتما الصراع.¹ فالصراع، إذن، يعود إلى تأكيد الفردية *Assertion of individualism*، فهو الإحباط القائم احتجاجا على عدم وجود فرص للتنمية ومكافحة عدم الاعتراف والهوية.² ولقد ميز برتون بين الخلاف *Dispute* والنزاع *conflict*. ففي حين "يتطور الخلاف حول مصالح متضاربة لكن قابلة للتفاوض، يتطور النزاع من الحرمان من الاحتياجات الإنسانية الأساسية حول قضايا غير قابلة للتفاوض".³ وأن تسوية الخلاف تكون من خلال الحلول التفاوضية والتحكيمية، في حين أن حل النزاع يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع الأطراف المعنية.³ وحسب برتون، فإن حل النزاع يحل القضايا المستعصية للحل، بينما التسوية تتناول فقط العوامل السطحية للنزاع.⁴ كما أن حل النزاعات تختلف عن التسوية في أنها تحاول التنبؤ بمستقبل العلاقات وتشكل السياسات على أساس أن الفلسفة السياسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية هي الهدف الأسمى للمجتمع. ووفقا لبرتون، فإن الالتباس حول هذه المفاهيم، أدى إلى التمييز بين النزاعات أو الخلافات الدولية *International disputes or conflicts*، والنزاعات أو الخلافات

¹ - Burton, John W, "conflict resolution: the human dimension":

http://www.gmu.edu/academic/ijps/vol3_1/burton.htm

² - Cunningham William G, op.cit.

* "Dispute evolves around conflicting, but negotiable interests. Conflict develops around nonnegotiable issues of basic human needs deprivation".

³ - Burton, John W, "Conflict Resolution as a Political Philosophy":

<http://www.colorado.edu/conflict/transform/burton.htm>

⁴ - Jim Wallis, op., cit.

الداخلية *Domestic disputes or conflicts*. وبما أن الأوضاع الدولية كانت تعتبر أكثر خطورة من المحلية، فإن مصطلح النزاع *Conflict* طبق أكثر عليها.¹ وفي الواقع أن هذه المسلمات أدت إلى أخطاء خطيرة في السياسات، حيث أنه من المفترض أن القضايا المحلية لا تنتج "النزاعات" التي لا يمكن معالجتها من قبل السلطة العليا للدولة. غير أن الحروب الإثنية أثبتت أن الكثير من النزاعات العالمية هي نتاج لامتداد النزاعات الداخلية. وبالتالي -حسب برتون- نحن مضطرون إلى استنتاج مفاده أن "النزاع هو عبارة عن ظاهرة عامة لا تعرف حدود النظام".* والتي تحتاج لمعالجتها إلى عملية حل النزاع، بوصفها عملية التغيير في الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. أي أنها تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفردية والجماعية مثل الهوية والاعتراف، فضلا عن التغييرات المؤسسية اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات.² وتتضمن عملية حل النزاعات - أو كما يسميها برتون *Problem solving conflict resolution* الخطوات التالية:

- تحليل الأطراف والقضايا.
 - جمع الأطراف على طاولة المفاوضات لمناقشة علاقاتهم.
 - وضع اتفاق حول ما هي المشاكل والاعتراف بتكاليف السلوك السابق (انتهاك الاحتياجات الإنسانية).
 - دراسة الخيارات الممكنة.³
- وتعتمد هذه العملية - حل النزاع - على الوساطة غير الرسمية كأسلوب لحل النزاعات، وهي مقاربة غير تقليدية وغير حكومية، تركز على النهج التحليلي والحوار لحل النزاعات.⁴

والهدف من هذه العملية - *Problem solving conflict resolution* - ليس مجرد إزالة أسباب الخلاف (منع نشوب النزاعات *Conflict prevention*)، لكن أيضا تهيئة الظروف المناسبة لعلاقات تعاونية *Conflict provention*.⁵

¹ - Burton, John W, "Conflict Resolution as a Political Philosophy". Op., cit

* "Conflict is a generic phenomenon that knows no system boundaries".

² - Cunningham William G, op.cit.

³ - Burton, John W, "Conflict Resolution as a Political Philosophy". Op., cit

⁴ - Jim Wallis. Op., cit

⁵ - Burton, John W, "Conflict Resolution as a Political Philosophy". Op., cit

لم يسلم برتون من الانتقادات لاسيما من علماء الأنثروبولوجيا الثقافية والنسبيين *Relativist*، بما فيهم زملاؤه الأعضاء في معهد تحليل النزاعات وحلها. وبالرغم من ذلك، عمل العديد من أنصاره على تطبيق أساليبه في نزاعات عديدة. مثل *Herbet Kelman* في فلسطين، *Azar* في لبنان و *Vamik Volkan* في قبرص.¹

المطلب الثاني: نظرية النزاع الاجتماعي المتأصل: *Protracted social conflict theory*

لقد قدم عازار *Edward Azar* اللبناني المولد سلسلة من البحوث تناول فيها بالدراسة دولا كثيرة كلبنان (وهو مجال دراسته) سيريلانكا، إيرلندا الشمالية، قبرص...، موضحا من خلالها العامل الخطير في النزاعات الاجتماعية المتأصلة. ولقد وجد آزار أن هذا "النمط الجديد من النزاعات" يختلف عن النزاعات التقليدية الإقليمية، أو المرتبطة بالموارد الاقتصادية، أو المتعلقة بالتوتر بين الشرق والغرب، أو التي تدور حول مسائل تتصل بهوية الجماعة.² وفي كتابه الصادر عام 1990 والمعنون بـ "إدارة النزاعات الاجتماعية المتأصلة. النظرية والحالات"، اعتبر آزار أن الدراسات السابقة المتعلقة بالحروب والنزاعات اقتصرت على فهم هذه الظاهرة من خلال نقيضين جامدين للأبعاد الداخلية والخارجية. فعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلماء النفس اهتموا بالأبعاد الداخلية للحروب الأهلية والانتفاضات والتمرد والانقلابات والاعتراضات والشغب والثورات، في حين اهتم الباحثون في مجال العلاقات الدولية بالأبعاد الخارجية للحروب، كالحروب بين الدول والأزمات ونزاعات الحدود والحصار.

وأن تلك الأطر التحليلية أسست على التنوع الوظيفي في مفهوم النزاعات والأنماط الفرعية للتصنيفات للنزاعات النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، مع تركيزها على النزاعات الظاهرة والعنيفة وإغفال النزاعات غير المعلنة والكامنة، أو تلك التي تتسم بالعنف، والتي اعتمدت على نهج ديناميكي في شكل دورات النزاع *Conflict cycles* والتي تنتهي فيها أعمال العنف بطريقة تتعادل مع حالة السلام.³

¹ - Jim Wallis. Op., cit

² - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 139.

³ - محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص ص 139-140.

ويمثل النزاع الاجتماعي المتأصل أو الذي طال أمده *Protracted social conflict* (PSC) -وفقاً لآزار- "الصراع العنيف وطويل الأمد من طرف جماعات محلية من أجل تحقيق الاحتياجات الأساسية المتمثلة في الأمن، الاعتراف والقبول، والحصول على قسط عادل في المؤسسات السياسية والمشاركة الاقتصادية".¹

فالنزاع الاجتماعي المتأصل هو نوع من النزاعات التي لا تقوم على المصالح المادية وإنما يقوم على الحاجات، خاصة الهوية ذات الصلة باحتياجات الفئات الإثنية والوطنية أو المجموعات المحلية.²

النزاعات الاجتماعية المتأصلة تبرز - حسب آزار - عندما تحرم المجتمعات من تلبية احتياجاتها الأساسية على أساس الهوية.³

ووصف آزار هذا النوع من النزاع: "...مجموعات الهوية هذه، سواء تشكلت حول انقسامات دينية، إثنية، عرقية، ثقافية أو غيرها من الخصائص، سوف تعمل من أجل تحقيق وتأمين هويتها المتميزة داخل المجتمع. وعندما تحرم هذه المجموعات من الأمن البدني و الاقتصادي، المشاركة السياسية والاعتراف من المجموعات الأخرى، وتضيع هويتها المتميزة، ستعمل كل ما في وسعها لاستعادتها. باختصار، هذا هو مصدر النزاع الاجتماعي الذي طال أمده".⁴

فالنزاعات الاجتماعية المتأصلة إذن تبرز عندما تحرم المجتمعات من تلبية احتياجاتها الأساسية على أساس الهوية".⁵

ولقد حدد آزار في دراسته للنزاع الاجتماعي المتأصل أربع مجموعات من المتغيرات كشروط مسبقة ومصادر لهذه النزاعات وهي: مكون الجماعة *Communal content of society* - الاحتياجات الإنسانية *Human needs* - دور الدولة *State's role* - والصلات أو الروابط الدولية *International linkages*.

¹ - Riemann Cordula, "Why are Violent, Intra-state Conflicts Protracted? Looking at Azar's Model of Protracted Social Conflict from a Gender-sensitive Perspective":

<http://unjobs.org/authors/cordula-reimann>

² - Cunningham William G, op.cit.

³ - Riemann Cordula, op.cit.

⁴ - Cunningham William G, op.cit.

* "A PSC emerges when communities are deprived of satisfaction of their basic needs on the basis of their communal identity".

⁵ - Riemann Cordula, op.cit.

الواقع أن الوحدة الأكثر استعمالاً في تحليل حالات النزاع الاجتماعي المتأصل هي هوية الجماعة؛ عرقية، دينية، إثنية، ثقافية...، على عكس مستويات التحليل السابقة التي تركز في معظمها على الفرد أو الدولة.

ف تحليل النزاع الاجتماعي المتأصل يركز بالدرجة الأولى على هوية المجموعات أيًا كان تعريفها. مع الإشارة إلى أن مصادر مثل هذه النزاعات تكمن أساساً داخل (أو عبر) الدولة أكثر منها بين الدول. وأن العلاقة بين مجموعات الهوية والدول تمثل جوهر المشكلة (وهي ما أسماه آزار بـ *Disarticulation* التفكك بين الدولة والمجتمع ككل).¹

ووفقاً لآزار فإن "مكون الجماعة" يعدّ أهم مصدر للنزاع الاجتماعي المتأصل. وفي تحليله لهذا العنصر عاد آزار إلى الحقبة الاستعمارية مبيناً تأثيرها على الجماعات (الدينية-العرقية...) الموجودة في المجتمع (سياسة التقسيم: فرق تسد). وفي فترة ما بعد الاستعمار، استطاعت مجموعة واحدة (أو تحالف من الجماعات) السيطرة واحتكار السلطة، وانتهاج سياسات الهدف منها تحقيق احتياجاتها، متجاهلة الفئات المجتمعية الأخرى. وحرمان تلك الفئات من احتياجاتها أدى إلى زيادة المظالم التي عبر عنها الأفراد جماعياً.²

وبالنسبة للاحتياجات الإنسانية فقد ميز آزار بين الأشكال المختلفة للاحتياجات مثل: احتياجات الوصول السياسي، احتياجات الأمن و احتياجات القبول. وفيما يتعلق بالاحتياجات السياسية، أشار آزار إلى المشاركة الفعالة للأفراد في المؤسسات السياسية والاقتصادية ومؤسسات اتخاذ القرار.

أما الاحتياجات الأمنية فعرفها على أنها الاحتياجات المادية للأمن البدني، التغذية والإسكان.

بينما تشير احتياجات القبول إلى الهوية المتميزة والاعتراف الاجتماعي. والهوية عند آزار هي " تقاسم القيم الثقافية والتراث".*

¹-Ramsbotham Oliver, woodhouse Tom, Miall Hugh, "Introduction to Conflict Resolution: Concepts and Definitions": <http://unjobs.org/authors/oliver-ramsbotham>.

²- Riemann Cordula, op.cit.

* « shared cultural values and heritage »

إن مسألة الحكم ودور الدولة تلعب دوراً محورياً في إرضاء أو إحباط تلك الاحتياجات. فأغلب الدول التي توجد بها نزاعات اجتماعية متأصلة هي ذات أنظمة غير مؤهلة، ضيقة، هشة وسلطوية.

ففي البنية السلطوية الجامدة أو الهشة تكون القدرة على وضع السياسات واحتياجات الولوج السياسي محدودة أو مرتبطة باحتياجات الجماعة المهيمنة وذلك على حساب الجماعات الأخرى.¹

وهذا الاحتكار لسلطة من قبل جماعة مهيمنة ينتج ما يسمى بأزمات الشرعية، حيث أن الدولة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للجماعات المهشمة أو المستبعدة وحرمان هذه الجماعات من حاجاتها يشكل حسب آزار البذرة الأولى للنزاعات الاجتماعية المتأصلة.²

ويضيف آزار إلى المصادر السابقة، دور ما يسميه بالروابط الدولية، لاسيما العلاقات الاقتصادية-السياسية والتبعية الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الدولي، وشبكة الروابط السياسية والعسكرية والإقليمية والعالمية التي تشكل أنماط الزبانية ومصالح عبر الحدود.³

ولقد لاحظ آزار أن النزاعات الاجتماعية المتأصلة تحدث بصفة أساسية في الدول النامية ، التي تتسم في الغالب بالنمو السكاني السريع مع محدودية الموارد، والقدرة السياسية المحدودة. وعلى هذا الأساس اعتبر آزار أن النزاع الاجتماعي المتأصل هو "العلاقة المتشابكة من التخلف والحرمان الهيكلي وانقسامات الهوية".⁴

وأنه " للتقليل من النزاع المعلن - حسب آزار - يجب التقليل من مستويات التخلف... وأن حل النزاع يمكن أن يحدث ويديم إذا حدث تحسن مرضٍ في مستوى التخلف... فدراسة النزاع الاجتماعي المتأصل تقودنا إلى خلاصة هي أن السلام يعني التنمية في أوسع معانيها".⁵

¹ - ibid.

² - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 142.

³ - Ramsbotham Oliver, woodhouse Tom, Miall Hugh, op.cit.

* Protracted social conflict is: « Interlocking nexus of underdevelopment, structural deprivation, and communal or identity cleavages ».

⁴ - Riemann Cordula, op.cit.

⁵ - محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق. ص 142.

بالإضافة إلى وجوب توفير الهياكل غير المركزية المناسبة وتخصيصها لخدمة الحاجات النفسية والاقتصادية للجماعات، ذلك أن الهياكل الممركزة تعتبر مصدرا للنزاع من حيث أنها تقلل من فرصة الإحساس بالجماعة بين فئات المجتمع الأخرى وتميل لأن تتكر على الجماعات حقها في إشباع حاجاتها.¹

¹ - محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع. ص 199.